جمهورية مصر العربية - وزارة البيئة
Arab Republic of Egypt-Ministry of Environment

البيئة في عام
ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير إعلامي حول إنجازات
وزارة البيئة خلال عام ٢٠٢٠

المحـــــــتـوي

المحور الاول: الحد من التلوث

الفصل الاول: تحسين نوعية الهواء

١. رصد جودة الهواء:

– الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط

–الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية

– الإنذار المبكر لملوثات الهواء

–مشروع تحسين جودة الهواء ومكافحة تغير المناخ بالقاهرة الكبرى

–مشروع إدارة التلوث و صحة البيئة التابع للبنك الدولي

٢. الحماية من الضوضاء

– أعمال الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية

– الدراسات والقياسات

الفصل الثاني: تحسين نوعية المياه

١. تطوير البحيرات المصرية

٢. بحيرة مريوط

الفصل الثالث: التفتيش البيئي وتوفيق أوضاع المنشآت الصناعية

١. الالتزام البيئي

٢. التقييم البيئي

٣. حماية وتحسين البيئة

٤. التحكم فى التلوث الصناعي

الفصل الرابع : الإدارة المتكاملة للمخلفات

١. دعم البنية التحتية لمنظومة إدارة المخلفات بالمحافظات المختلفة

٢. الاشراف ومتابعة تنفيذ البنية التحتية لمنظومة المخلفات الجديدة

– مصانع تدوير المخلفات

–التخلص من المقالب العشوائية للمخلفات

٣. الرصد والمتابعة

– قانون تنظيم إدارة المخلفات

–دمج القطاع غير الرسمي العامل في المخلفات

–تحويل المخلفات لطاقة

المحور الثاني: الحفاظ على الموارد الطبيعية

الفصل الخامس : حماية الطبيعة والتنوع البيولوجى

١. تطوير المحميات الطبيعية

– أهم مشروعات تطوير المحميات.

٢. إدارة وتنشيط السياحة البيئية

–التخلص من المقالب العشوائية للمخلفات

٣. حماية التنوع البيولوجى

٤. الإشادات بجهود مصر والجوائز العالمية

– الفوز بجائزة الطاقة العالمية

– رئاسة مصر لمؤتمر الاطرف الرابع عشر لاتفاقية التنوع البيبوجى **cop14**

الفصل السادس : تغير المناخ وحماية طبقة الأوزون

١. انجازات الوزارة فيما يتعلق بقضية التغيرات المناخية فى عام ٢٠٢٠

٢.الإجراءات من أجل الوفاء بالالتزامات الوطنية

الفصل السابع : الإدارة المتكاملة للحوادث والأزمات البيئية خلال عام ٢٠٢٠.

الفصل الثامن : المرأة والتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٠

الفصل التاسع : الإعلام والتوعية والتدريب

الفصل العاشر : جهود وزارة البيئة للمشاركة في خطة مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)

الفصل الاحدي عشر : رؤية مصر نحو التعافى الأخضر

التحديات التي تواجه ملف البـيئة والجهود المبذولة

تحديات مؤسسية	إعادة هيكلة وزارة البيئة والأجهزة التابعة لها
تحديات تشريعية	قانون المخلفات / قانون البيئة
خلق نماذج تجريبية حديثة	المشروعات ذات الأولوية
محدودية وعي المواطن والمشاركة المجتمعية	المبادرة الرئاسية "إتحضر للأخضر"
إدماج القطاع الخاص في منظومة البيئة	السندات الخضراء / تحويل المخلفات إلى طاقة/ تطوير المحميات
ضعف التمويل المخطط لمشروعات البيئة	إدماج البعد البيئي ضمن الخطة الاستثمارية للدولة

الحد من التلـــــوث

تحسين نوعية الهـــــواء

رصد جودة الهواء

1. الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط
2. الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية
3. الإنذار المبكر لملوثات الهواء

4. مشروع تحسين جودة الهواء ومكافحة تغير المناخ بالقاهرة الكبرى.
5. مشروع إدارة التلوث وصحة البيئة (البنك الدولي).
6. تطوير منظومة مكامير الفحم النباتي.
7. أعمال التشجير.

رصـــد جودة الهـــواء

يهدف رصد جودة الهواء إلى رصد مستويات ملوثات الهواء المحيط وكذلك إنبعاثات المنشآت وعوادم المركبات ومستويات الضوضاء المختلفة بهدف الوقوف على أنواع التلوث المرصودة وأسبابه ومصادره وتحديد المناطق الأكثر تأثراً به لوضع الخطط والبرامج اللازمة التى تقوم بالحد من مصادر التلوث، ويتكون محور الرصد البيئي مما يلي:

الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط

- رصد ملوثات الهواء الأساسية المقررة من قبل منظمة الصحة العالمية من خلال محطات الشبكة التى تم زيادة عددها لتبلغ ١٠٨ محطة رصد خلال عام ٢٠٢٠ موزعة على جميع المناطق المختلفة بالجمهورية، من أجل المساهمة في تحسين جودة الهواء والحالة البيئية والصحية من خلال توفير بيانات الرصد الصحيحة لمتخذي القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة والتي تسهم في تحسين المستوى الاقتصادى.

- فى إطار قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بفرض حظر التجول ضمن سياسات الحد من التعرض لخطر الإصابة بفيروس «كورونا» المستجد «كوفيد ١٩» والذي صدر على مرحلتين الأولى في ١٩ مارس وتبعه قرار التمديد في ٢٥ مارس والتى استمرت حتى ١٨ يونيو ٢٠٢٠ تم إعداد تقارير دورية إسبوعية لمؤشرات جودة الهواء المحيط للعرض على مجلس الوزراء حيث أوضحت تقارير الرصد أن الأجراءات الإحترازية أدت إلى عوائد ايجابية على مستوى جودة الهواء، تمثلت في انخفاض متوسط التركيز لبعض ملوثات الهواء الرئيسية بالقاهرة الكبرى خلال الفترة من ٢٠ مارس حتى ٢٣ يونيو بنسبة وصلت الى ٢٢٪ بالمقارنة بذات الفترة من العام السابق ٢٠١٩، وكذلك انخفض متوسط التركيزات خلال الفترة مع نظيره بالفترة من ١ يناير – ١٩ مارس ٢٠٢٠ بالقاهرة الكبرى بنسبة قاربت ٣٪ تقريبًا، وكذلك على مستوى الدلتا فقد انخفض متوسط التركيز للملوثات خلال الفترة من ٢٠ مارس حتى ٢٣ يونيو بنسبة وصلت الى ٢٥٪ بالمقارنة بذات الفترة من العام السابق ٢٠١٩، فيم تقارب متوسط التركيزات خلال الفترة مع نظيره بالفترة من ١ يناير – ١٩ مارس ٢٠٢٠ بالدلتا نسبيًا.

محطة رصد لحظية بحى فيصل –بالسويس

محطة رصد لحظية بالشيخ زايـــد

الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية

الرصد اللحظي لانبعاثات مداخن المنشآت الصناعية للمداخن والوحدات الإنتاجية (على مدى ٢٤ ساعة) ورصد أي حيود عن الحدود المسموح بها باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩. حيث تم زيادة عدد المنشآت الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الإنبعاثات الصناعية خلال عام ٢٠٢٠ إلى ٧٦ منشأة صناعية بعدد ٣٥٢ نقطة رصد تشمل العديد من القطاعات الصناعية كصناعة الاسمنت وتصنيع الأسمدة وتوليد الطاقة الكهربائية والحديد والصلب (عدد ٢٥ شركة أسمنت + عدد ١٣ شركة أسمدة + عدد ٧ شركة بتروكيماويات+١٨ محطة توليد القوى الكهربية+٥ شركة حديد وصلب + ١ شركة سيراميك+ ١ شركة زجاج مسطح+ ٥ شركة تكرير بترول +١ شركة الومنيوم).

عدد محطات رصد ملوثات الهواء المحيط خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٠

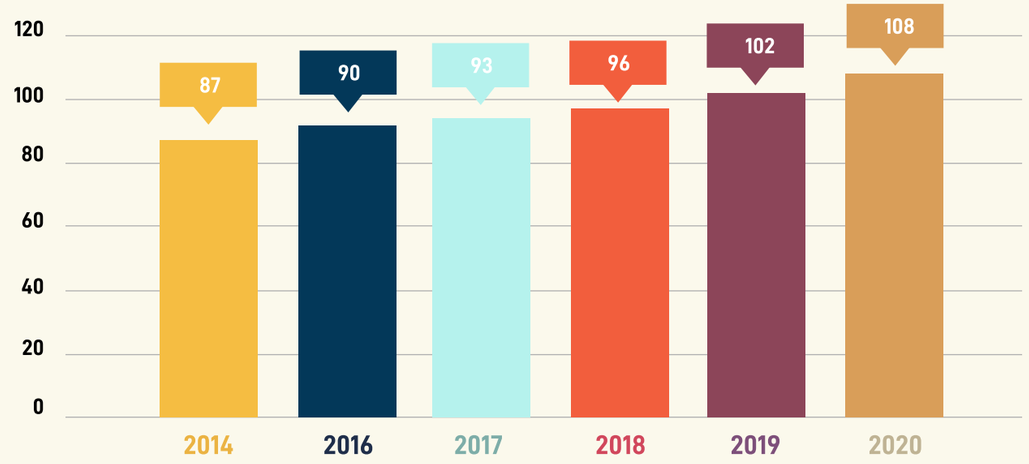

الإنذار المبكر لملوثات الهواء

تم تطوير منظومة الإنذار المبكر والتي تتناول تأثير العوامل الجوية على جودة الهواء لمدة ٣ أيام مقبلة، بزيادة القطاعات الجغرافية التي يتم دراستها لتشمل كافة مناطق جمهورية مصر العربية المأهولة بالسكان وزيادتها من ٦ قطاعات (القاهرة الكبرى – الدلتا – الصعيد – القنال – سيناء – الساحل الشمالي) لتكون ٨ قطاعات بعد إضافة قطاعي الصحراء الغربية (الوادي الجديد) وساحل البحر الأحمر. حيث تم زيادة نقاط الدراسة داخل القطاعات السابقة والجديدة لتعزيز نتائج التنبؤ بنوعية الهواء من خلال زيادة عدد نقاط الدراسة من ٣٤ نقطة دراسة إلى ٥٨ نقطة دراسة ويتم تحديثها يوميًا من خلال صفحة الإنذار المبكر بموقع وزارة البيئة

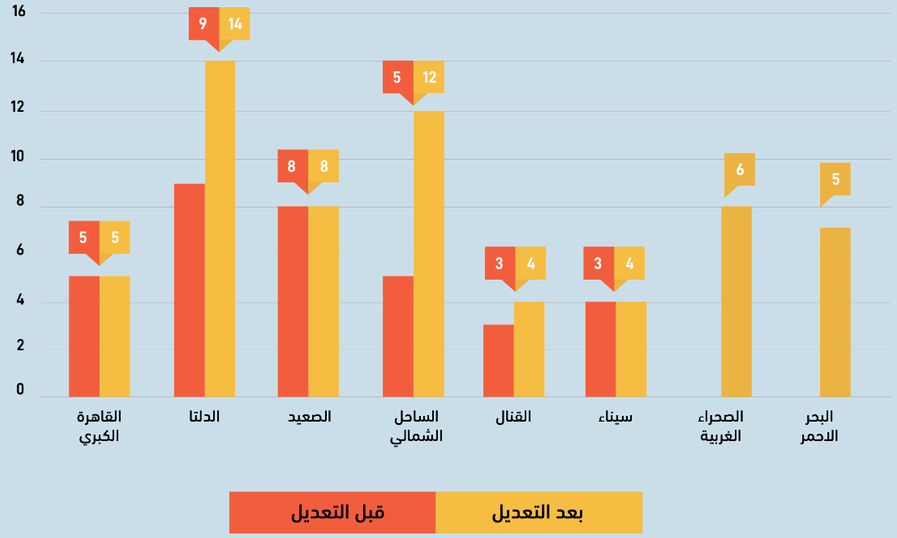

عدد نقاط الدراسة موزعة جغرافيا

الزيادة فى عدد المنشآت ونقاط الرصد بالشبكة القومية لرصد الإنبعاثات الصناعية من ٢٠٠٤ وحتى

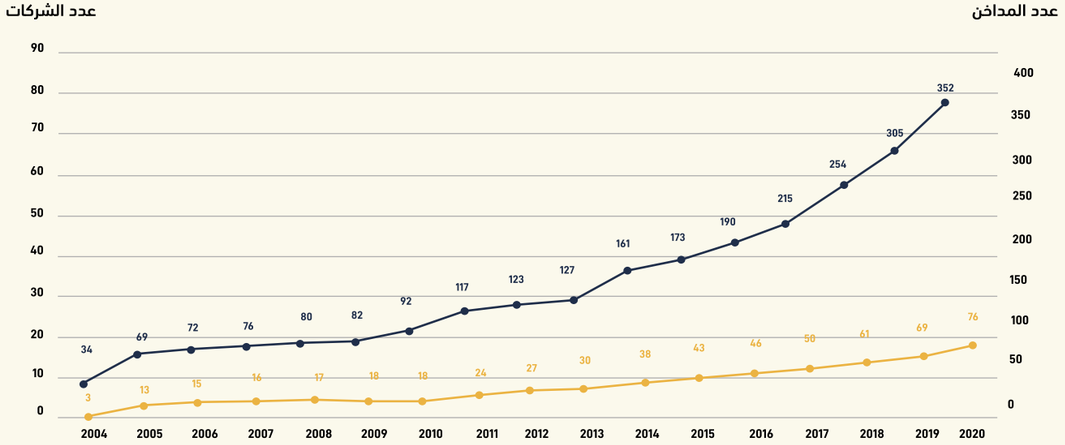

مشروع تحسين جودة الهواء ومكافحة تغير المناخ بالقاهرة الكبرى

نجحت وزارة البيئة فى الإعداد لمشروع تحسين جودة الهواء ومكافحة تغير المناخ بالقاهرة الكبرى تمهيدا لتنفيذه بعد إقراره من قبل الحكومة المصرية وموافقة البنك الدولي على التمويل وذلك بقيمة **٢٠٠ مليون دولار** ، حيث تم إعداد وثيقه المشروع بناء على العديد من الدراسات الفنية التى قامت بها الوزارة ، كما قامت الوزارة بإجراء العديد من ورش العمل التشاورية لإطلاق حوار مجتمعى حول المشروع وتضمين مخرجات هذا الحوار فى وثيقة المشروع.

يهدف المشروع إلى وضع خطة تنفيذية لإدارة جودة الهواء والتغيرات المناخية فى القاهرة ،من خلال تحديث نظام رصد جودة الهواء، وتدعيم قدرة السكان في منطقة القاهرة الكبرى على مواجهة حالات ارتفاع التلوث، ومنها الحوادث التي تنشأ أو تتفاقم من جراء الانبعاثات، والظواهر المناخية الشديدة، بالإضافة إلى دعم إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة الكبرى، بما في ذلك خطط إنشاء مدفن متكامل لإدارة المخلفات ، وإغلاق وإعادة تأهيل مدفن أبي زعبل، وتدعيم الإطار التنظيمي لإدارة المخلفات، علاوة على المساهمة في تقليل انبعاثات المركبات بدعم تجربة النقل الكهربي في القطاع العام، والبنية التحتية له.

مشروع إدارة التلوث وصحة البيئة (البنك الدولي)

فى إطار خطة وزارة البيئة لتنفيذ مستهدفات إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لدعم منظومة الرصد البيئي بالشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط من خلال التعاون مع أحد شراكاء العمل البيئى متمثلاً فى البنك الدولى من خلال البدء فى تنفيذ مشروع إدارة التلوث و صحة البيئة التابع للبنك الدولي Pollution Management and Environmental Health PMEH بتكلفة **٧٠٠ الف دولار** وموافقة البنك الدولى على شراء المعدات اللازمة للمشروع.

هذا المشروع سوف يدعم مصر في وضع إستراتيجية و خطط لإدراة تلوث الهواء بمنطقة القاهرة الكبرى و يشمل ذلك مجموعة من الدراسات تشمل دراسة لتنسيب الملوثات لمصادرها و هي تقنية حديثة يجري حالياً إضافتها لمنظومة الرصد و التحليل و الإدارة في الهواء المحيط ، حيث أن أوجه الاستفادة لمصر وضع إستراتيجية و خطط واقعية لإدراة تلوث الهواء بمنطقة القاهرة الكبرى بهدف خفض حقيقي و واقعي لنسب و تركيز الجسيمات الصلبة العالقة في هواء المدن الرئيسية في القاهرة الكبرى.

- تم تنفيذ ورشة عمل أولية لفريق عمل الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط من وزارة البيئة ومركز جامعة القاهرة للحد من المخاطر والدراسات والبحوث البيئية لإعطاء نظرة عامة على جوانب المشروع والمنهجيات والطرق العلمية التى سيتم استخدامها فى تنفيذه من خلال البنك الدولى.

تطوير منظومة مكامير الفحم النباتي

متابعة تنفيذ خطة لتطوير مكامير الفحم النباتى باستخدام تكنولوجيا مستدامة بيئياً، حيث قامت الوزارة بالانتهاء من وضع الاشتراطات والضوابط البيئية للنماذج المطوّرة لإنتاج الفحم النباتي، كما صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٤ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضوابط والإجراءات اللازمة لتوفيق الأوضاع البيئية لمكامير إنتاج الفحم النباتي في أماكنها الحالية، وتعديلاته حيث تم تنفيذ ما يلي:

- الموافقة على عدد (١٠) نماذج مطورة من الناحية البيئية طبقاً للاشتراطات والضوابط البيئية لنماذج انتاج الفحم النباتي.

- الانتهاء من توفيق أوضاع عدد (٧٩) نموذج مطور تم الانتهاء من تركيبهم والإنتاج الفعلي منهم ليصل إجمالي عدد النماذج المطورة (٢١٥) نموذج مطور، بالإضافة إلى عدد (١١) مصانع لإنتاج الفحم النباتي المضغوط.

- الانتهاء من استصدار تراخيص التشغيل النهائية بنظام الإخطار المسبق لعدد (٧٢) نموذج, وذلك في ضوء التنسيقات التي تمت مع هيئة التنمية الصناعية في هذا الشأن.

- اتخاذ إجراءات استصدار الموافقة على تصدير ما يزيد عن (٤٣ ألف طن) فحم نباتي خلال عام ٢٠٢٠ لكل من ثبت جديته في توفيق أوضاعه البيئية وفقاً لتقارير متابعة خطط توفيق الأوضاع البيئية التي ترد إلينا من لجان المحافظات.

- تم تطوير آلية تمويلية من خلال بروتوكول تعاون بين وزارتي البيئة والتنمية المحلية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق إتاحة قروض ميسرة بمنحة (٢٠٪) مقدمة من وزارة البيئة لمساعدة أصحاب المكامير في أعمال التطوير، حيث تم تقديم التمويل لعدد (١٦) مستثمر بمبلغ إجمالي (٥٤٩٠٠٠) جنيه.

تطوير منظومة مكامير الفحم النباتي

أعمال التشجير

١- تنفيذ مشروع تشجير المناطق الاكثر تلوثا بالخانكة وابو زعبل من خلال بروتوكول التعاون مع وزارة الزراعه ومحافظة القليوبية حيث تم الانتهاء من زراعه عدد ٤٠٠٠ شجرة.

٢- تشجير الطريق المؤدى لبيت القاهرة بالفسطاط (المرحله الاولى) حيث تم زراعه ٢٠٠ شجرة فى الطريق والمناطق المحيطة به ، وكذلك تنفيذ اعمال زراعه مسطحات خضراء بحديقة الماظة بمصر الجديدة

٣ - تنفيذ اعمال زراعه شوارع مصر الجديدة عثمان بن عفان بطول ٧٥٠متر – وفريد سميكه بطول ١٢٠٠متر - عبد العزيز فهمى بطول ٢٢٠٠ متر – شارع النزهة بطول ٩٠٠ متر حيث تم زراعه اكثر من٢٦٥ شجرة من اصناف بونسيانا وتيكونا وفرشاة الزجاج بالاضافة لعدد ١٠ الاف حوليات مزهرة

٤- من خلال بروتوكول تعاون بين وزارتى الزراعة ووالبيئة ، توريد ٤٥٤٠ شجرة بمشتل الجهاز بالقاهرة الجديدة لاستخدامها فى تشجير المدارس والجامعات والمعاهد والاحياء .

٥- تنفيذ مشروع زراعه الاسطح ببيت القاهرة ومتابعه الاعمال حيث تم تنفيذ زراعه الاسطح بنظام المراقد الخشبية ونظام الزراعه المائية .
٦-التنسيق مع وزارة الزراعه لتوفير عدد ٣٠ الف شجرة وشتله لمشتل الجهاز يالقاهرة الجديدة بالاضافة لبعض مستلزمات المشتل لرفع كفاءةنه من خلال بروتوكول تعاون لاستخدامها فى تشجير المدارس والجامعات والاحياء والمدن ومراكز الشباب والمساجد والاديرة ...الخ

الحماية من الضوضـــــاء

1. أعمال الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية
2. الدراسات والقياسات

الحماية من الضوضاء

أعمال الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية

- تم خلال ٢٠٢٠ استكمال برنامج رصد مستويات الضوضاء البيئية، من خلال ٣٥ محطة موزعة على محافظات القاهرة الكبرى وعواصم بعض المحافظات (٢٧ محطة بالقاهرة الكبرى و ٨ محطات خارجها) ، وذلك بهدف إعداد قاعدة بيانات للمناطق المأهولة بالسكان والمناطق السياحية تعتمد عليها خطة مكافحة الضوضاء والتخطيط العمراني للبنية التحتية الجديدة وإصلاح الوضع القائم. حيث يتم إرسال تقارير الرصد للسادة المحافظين لتفعيل التوصيات الخاصة بالحد من مستويات الضوضاء.

- كما تم خلال عام ٢٠٢٠ الانتهاء إعداد خريطة مستويات الضوضاء البيئية لحي شرق مدينة نصر ، وذلك استكمالا لما سبق إن تم للعديد من أحياء من محافظة القاهرة وتشمل أحياء عابدين، الموسكي، حدائق القبة ، الزيتون ، السيدة زينب ، مصر القديمة ، الوايلي ، مصر الجديدة ، النزهة ، غرب مدينة نصر.

الدراسات والقياسات

قامت وزارة البيئة بإجراء دراسة عن تقييم مستويات الضوضاء الصادرة عن القطارات وذلك من خلال دراسة حالة لضوضاء قطار الصعيد في محافظة الجيزة بالتنسيق مع هيئة السكك الحديدية.وشملت الدراسة توصيات بالنسبة لخطوط السكك الحديدية القائمة وكذلك دعمت توصيات الدراسة طرق لخفض مستويات الضوضاء بالمناطق السكنية المجاورة لمشاريع السكة الحديد المزمع انشائها ويمكن الاستفادة منها عند تنفيذ محطة بشتيل الجديدة كمحطة بديلة لمحطة رمسيس الحالية لخط قطار الصعيد ومن أهم هذه التوصيات مراعاة علاج الضوضاء والاهتزازات في مرحلة التصميم ، وقد تم إرسال نسخة من التقرير إلى كل من وزارة النقل ومحافظة الجيزة .

برنامج فحص عوادم المركبات

1. برنامج فحص عادم المركبات على الطرق
2. برنامج إعادة فحص المركبات غير المطابقة بمقر المركز الفنى
3. برنامج فحص أتوبيسات هيئة النقل العام

المشروع الرائد لاستخدام الدراجات التشاركية بالتنسيق مع مشروع النقل المستدام:

برنامج فحص عادم المركبات على الطرق

- يتم من خلال هذا البرنامج تنفيذ حملات مشتركة بالتنسيق مع كل من الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات بوزارة الداخلية ، لفحص عادم المركبات على الطرق الصحراوية والسريعة بإقليم القاهرة الكبرى وإيقاف السيارات المخالفة وسحب تراخيصها وتحرير محاضر لتجاوزها الحدود الواردة بقانون البيئة ، حيث يتم منح صاحب السيارة مهلة شهر لإصلاح المحرك وإعادة الفحص مرة أخرى بالمركز الفني لعادم المركبات التابع للوزارة ، للتأكد من مطابقة إنبعاثاته مع الحدود الواردة باللائحة التنفيذية لقانون البيئة قبل السماح له بإعادة تسيير المركبة مرة أخرى.

- تم تنفيذ حملات (كمائن ثابتة ومتحركة) بمتوسط عدد (١٠) حملة أسبوعية مع الإدارة العامة للمرور على الطرق السريعة والكمائن الثابتة التابعة لإدارات مرور القاهرة والجيزة والقليوبية ، وكذلك حملات (كمائن متحركة) بعدد (١٠) حملات أسبوعية مع الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات بالشوارع والميادين .

- فحص إجمالى عدد ٢٧١٩٧ مركبة سولار وبنزين بعدد من محافظات الجمهورية.

برنامج إعادة فحص المركبات غير المطابقة بمقر المركز الفنى

- يتم تنفيذ إعادة فحص المركبات الغير مطابقة على الطرق بالمركز الفني لعادم المركبات للتأكد من مطابقة إنبعاثات المركبات مع الحدود الواردة باللائحة التنفيذية لقانون البيئة قبل السماح بإعادة تسيير المركبة مرة أخرى.

- إجمالى عدد المركبات التى تم فحصها خلال عام ٢٠٢٠ بالمركز الفنى لعادم المركبات ٤٣٥٣ مركبة سولار وبنزين إجتاز الفحص منها عدد ٣١٧٣ مركبة بينما لم يجتاز الفحص عدد ١١٨٠ مركبة.

- تم استكمال الإجراءات القانونية مع قائدى المركبات الغير مطابقة ولم يقوموا بإجراء الإصلاحات اللازمة للمركبة لحين إتمام اصلاح المركبة ومطابقتها لقانون البيئة .

٢- برنامج فحص أتوبيسات هيئة النقل العام:

- في إطار خطة وزارة البيئة للحد من تلوث الهواء بعادم المركبات، يتم تنفيذ برنامج سنوي لفحص جميع الأتوبيسات التابعة لهيئة النقل العام بالقاهرة، حيث تم خلال ٢٠٢٠ فحص أسطول أوتوبيسات لعدد ٢٢ جراج، وذلك طبقا للخطة الزمنيه المعدة مسبقا.
** تنفيذ برنامج توعية للسادة « قائدى المركبات - المواطنين « عن خطورة عادم المركبات والتأثير على الصحة العامة أثناء حملات فحص عادم على الطرق .

المشروع الرائد لاستخدام الدراجات التشاركية بالتنسيق مع مشروع النقل المستدام

١- تم تنفيذه ولأول مرة في جامعة مصرية من خلال مشروع النقل المستدام الذي تنفذه وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي وبمشاركة برنامج المنح الصغيرة. بلغت تكلفة تنفيذ الأعمال الإنشائية للمشروع الرائد ٧,٥ مليون جنيه.

٢- كما قام مشروع «استدامة النقل في مصر» بتوفير منحة للجمعيات الأهلية الشريكة من خلال برنامج المنح الصغيرة- مصر الممول من مرفق البيئة العالمية تقدر بحوالي ١٠٠ ألف دولار لتمويل شراء الدراجات وتصنيع وحدات انتظار للدراجات وتنفيذ برنامج التوعية لنشر ثقافة ركوب الدراجات.

٣- افتتحت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، والدكتور أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، والدكتور أحمد الأنصاري، محافظ الفيوم، المرحلة الأولى من المشروع الرائد لاستخدام الدراجات التشاركية لطلبة جامعة الفيوم، وذلك فى فبراير ٢٠٢٠ لتشجيع طلبة الجامعات في المقام الأول على استخدام وسيلة الانتقال غير الملوثة للبيئة.

٤- ويدير المشروع مجموعة من الشباب حيث تم طرح مناقصة محلية، وتم تقييم العروض وفوز شركة بدل Baddel. بالمناقصة.

تحسين نوعية المياه

1. تطوير البحيرات المصرية
2. بحيرة مريوط

تحـــسين نوعية الميـــاه

١- المشاركة في إعداد أول كود مصري لإدارة واستخدام الحماة المعالجة من محطات الصرف الصحي من خلال اللجنة المشكلة من الوزارات المعنية (وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة-وزارة الموارد المائية والري- وزارة الصحة - وزارة البيئة)

٢- تم إعداد الدليل الإرشادى لنظام الإنذار المبكر وذلك فى إطار بروتوكول التعاون بين الوزارات (البيئة - الصحة- الإسكان- الموارد المائية والرى) بشأن توحيد الجهود المبذولة فى مجال الإنذار المبكر لرصد ومراقبة نوعية المياه لإدارة الأزمات والطوارئ بنهر النيل والمجارى المائية تم تشكيل لجنة الإنذار المبكر وتحديد إختصاصتها بقرار السيد وزير الصحة رقم ٧١١ لسنة ٢٠١٦ .

تطوير البحيرات المصرية

فى إطار إختصاص وزارة البيئة كجهة تنسيقية وبناءًا على تكليفات السيد رئيس الجمهورية بإعادة تأهيل البحيرات المصرية وإستعادة نظمها البيئية بما يحقق التنمية ورؤية مصر ٢٠٣٠ تقوم وزارة البيئة بتنفيذ مايلى:

- برنامج الرصد الدوري (الربع سنوي) لرصد نوعية المياه بالبحيرات المصرية ال (٩) وهم (المنزلة-مريوط-ادكو-البرلس-البردويل-قارون-الريان-المرة-التمساح) بالتعاون مع المعهد القومي لعلوم البحار والمصائد.
-متابعة خطط الإصحاح البيئي للمنشآت الصناعية الواقعة فى نطاق تلك البحيرات وفقًا للبرامج الزمنية المحددة من قبل كل منشأة بعد اعتماد الخطة من الوزارة.

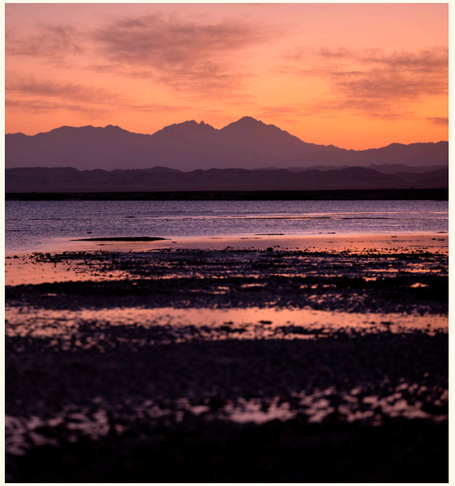

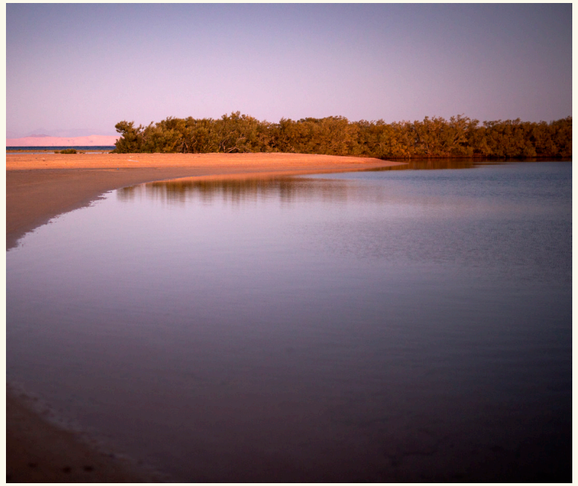

بحيرة مريوط

- قامت وزارة البيئة بتركيب (٤) محطات رصد لحظي لرصد نوعية مياه البحيرة والتى تعد أولى محطات الرصد اللحظي التى يتم تركيبها وتشغيلها فى البحيرات المصرية وذلك بمناطق (محطة المكس-وحوض رصد الوصلة الملاحية بترعة النوبارية- محطتى الرصد بالحوض ال ٥٠٠٠ فدان، وحوض ال٦٠٠٠ فدان) حيث تساهم تلك المحطات فى تحديد حجم التلوث ونوعيته مما يساعد فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للتعامل الفوري وتحسين الوضع البيئي للبحيرة.

- متابعة شركات البترول العاملة بنطاق بحيرة مريوط لإزالة تراكمات التلوثات البترولية التاريخية بمنطقة المستودعات البترولية بالمكس و التلوث بالزيت الخام بالمنطقة الجنوبية لشركة العامرية لتكرير البترول .

التفتيش البيئي وتوفيق أوضاع المنشآت الصناعية

1. الالتزام البيئي.
2. التقييم البيئي.
3. حماية وتحسين البيئة.
4. التحكم فى التلوث الصناعي.

التفتيش البيئي وتوفيق أوضاع المنشآت الصناعية

قامت وزارة البيئة من خلال الادارة المركزية للتفتيش والالتزام البيئي بالتفتيش والمتابعة الدورية الميدانية للمنشآت بمختلف قطاعاتها (صناعي – حرفي – خدمي – طبي - سياحي) لإجمالي عدد (٧٩٧) منشأة متنوعة الأنشطة، كما بلغ إجمالي التفتيش علي المنشآت التى تم المرور عليها من خلال فرق التفتيش بالأفرع الإقليمية لجهاز شئون البيئة عدد (٣٣٦٠) منشآة.

-كما تضمن التفتيش خلال فترة نوبات تلوث الهواء الحادة المرور والمتابعة الميدانية علي عدد (٥٢٥) منشأة صناعية كبرى ومتوسطة بنطاق القاهرة الكبرى، كما قامت فرق التفتيش بالأفرع الإقليمية لجهاز شئون البيئة بالتفتيش على المنشآت الصناعية المتوسطة والصغرى شملت (فواخير، مكامير الفحم، مسابك، مصانع الطوب) خلال فترة مكافحة نوبات التلوث الحادة، حيث بلغ إجمالى المنشآت التى تم التفتيش عليها (٦٣٧٩) منشأة.

وقد حرصت الوزارة على توجيه عدة حملات تفتيشية بنطاق محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية استهدفت إجراء مسح بيئي شامل لعدد من المناطق والمنشآت تضمنت تنفيذ حملة مكبرة للتفتيش البيئي الشامل على مصانع الأسمدة والأعلاف بمنطقة مبارك الصناعية بمحافظة المنوفية، ومصانع الطوب الطفلى بمنطقة جنوب القاهرة (الصف) منطقة الودي إضافة إلى مسابك منطقة البساتين بعزبة خير الله.

كما تم إجراء التفتيش البيئي الشامل على مصانع المنتجات الطبية مجهولة المصدر بمحافظة الجيزة، والمصانع الواقعة بنطاق محافظة الجيزة بمدينة ٦ أكتوبر الصناعية ومصانع السيراميك بالمنطقة الصناعية بمدينة السادس من اكتوبر، إضافة إلى مصانع تدوير مخلفات إلكترونية ومنظفات ومطهرات كيماوية بمحافظة الجيزة ، كما تم التفتيش على خلية دفن مخلفات خطرة بمنطقة ١٥ مايو، والمصانع الواقعة بخليج أبو قير محافظة الإسكندرية والبحيرة.

وتم تشكيل لجنة من الإدارة المركزية للتفتيش والإلتزام البيئي للمشاركة مع شرطة البيئة والمسطحات للتفتيش علي العائمات السياحية بنهر النيل بنطاق محافظة القاهرة والجيزة، وقد شارك فى تلك الحملات شرطة البيئة ومسئولى وزارة الزراعة وجهاز تنظيم إدارة المخلفات ومسئولى هيئة التنمية الصناعية والمعمل المركزي.

-وفى اطار توجيهات الدكتورة وزيرة البيئة بضرورة الاستجابة الفورية لشكاوى المواطنين الخاصة بالمخلفات الطبية الخطرة قامت وزارة البيئة من خلال الإدارة المركزية للتفتيش والالتزام البيئي بحملة تفتيشية مكبرة بالتعاون مع الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات استجابة لفحص شكوى واردة عن وجود مخزن تجميع مخلفات طبية خطرة بمنطقة الفسطاط بمصر القديمة بمشاركة قسم شرطة مصر القديمة يحتوي على كميات كبيرة تقدر بحوالي ١٠ طن تقريبا من المخلفات البلدية المختلطة بمخلفات المستشفيات. كما أسفرت الحملة عن التحفظ على سيارة نقل تحمل ٤ طن تقريبا من المخلفات الطبية والبلدية وذلك بمعرفة قسم شرطة مصر القديمة وتحرير محضر بالواقعة واتخاذ ما يلزم من إجراءات.

الالتزام البيئي

-قدمت وزارة البيئة الدعم الفني للعديد من المنشآت بلغ عددها ٢١٥ منشأة منذ يناير ٢٠٢٠ شملت مختلف القاطاعات والأنشطة (صناعي-صحي-خدمى-زراعي-سياحي) لتعريفها بالتزاماتها للتوافق مع قانون البيئة ولائحته التنفيذية وتوجيهها نحو تقديم خطط وبرامج الاصحاح البيئي وتصحيح المخالفات المرصودة.

- تقديم الدعم الفني والتوجيه بالاصحاح البيئي من خلال الاجتماعات بمسئولين بمحطات معالجة الصرف الصحي (القليوبية- محطات الصرف الصحي بشمال وجنوب سيناء- سوهاج- القاهرة- الجيزة- دمياط) وذلك بمشاركة الأفرع الاقليمية.

- قامت وزارة البيئة بمتابعة الموقف التنفيذى لخطط التوافق البيئى لشركات البترول بمنطقة خليج السويس بنطاق محافظات (البحر الأحمر- السويس – جنوب سيناء) والتى تتضمن إنشاء محطات لمعالجة الصرف الصناعى وفقاً للاشتراطات البيئية التى نص عليها قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وذلك تنفيذا لتكليفات السيد رئيس الجمهورية للجنة العليا للتوافق والإصلاح البيئى لحل مشكلة الصرف الصناعى لعدد من شركات البترول فى مياه خليج السويس.

- كما قامت وزارة البيئة بالمراجعة البيئية لشركتي (الشركة العامة للبترول بحقل رأس سدر بجنوب سيناء – شركة إيست زيت بتروليوم «زيتكو» بالبحر الاحمر) حيث تم الانتهاء من تنفيذ خطتي الإصحاح البيئي بالشركتين ووقف الصرف علي البيئة البحرية بصفة نهائية، وتقوم الوزارة حاليا بالمراجعة البيئية وتقييم نسب تنفيذ خطط الإصحاح البيئي لشركات (جابكو -النصر لانتاج البترول–السويس للزيت – بتروجلف – الامل – العامة للبترول) فى ضوء المراجعات التى تمت حيث بلغ إجمالي نسبة تنفيذ بنود الخطط حوالى ٤٠٪ بنهاية شهر أكتوبر الماضي وذلك طبقا للجداول الزمنية للخطط التى تم اعتمادها من جهاز شئون البيئة، ويتم التنسيق بشكل دوري بين المختصين من وزارة البيئة ووزارة البترول والثروة المعدنية للمتابعة الدورية لاجراء مراجعات بيئية وزيارات ميدانية لتنفيذ بنود تلك الخطط لشركات البترول للوقوف على مدي التزامها بالمخطط الزمني المقترح للتنفيذ.

التقييم البيئي

- قامت وزارة البيئة بتطوير وتحديث نظام تقييم التأثير البيئي لضمان زياده فاعليته مع إنهاء إجراءات مراجعة تقييم التأثير البيئي للمشروعات حيث تم مراجعة عدد (١٢٠٣٨) نموذج ودراسة من مختلف المشروعات خلال هذا العام.

حماية وتحسين البيئة

- تقوم وزارة البيئة حالياً بتنفيذ مشروع المفاعل الحيوي بحديقة الجيزة لإنتاج البيوجاز لتحويله إلي طاقة كهربائية بإستخدام المحول لإضاءة بيت الزواحف والمتحف وكذلك إستخدام السماد السائل الناتج عن التحلل العضوي في تسميد الأشجار بالحديقة من خلال مؤسسة الطاقة الحيوية بوزارة البيئة.

التحكم فى التلوث الصناعي

بلغ عدد الشركات المدرجه Pipeline list)) بقائمة المشروعات حتى نوفمبر ٢٠٢٠ (٢٦) منشأة صناعية لتنفيذ (٢٨) مشروع فرعي، حيث يبلغ مساهمة البرنامج ١٢٠ مليون يورو تقريبا، ويتم حاليا إعداد الدراسات الفنية ودراسات الجدوي الخاصة بالمشروعات المقترح تنفيذها من خلال تقديم المنشآت الصناعية لاستمارات المشاركة فى البرنامج.

الإدارة المتكاملة للمخلفات

1. دعم البنية التحتية لمنظومة إدارة المخلفات بالمحافظات المختلفة

2. الاشراف ومتابعة تنفيذ البنية التحتية لمنظومة المخلفات الجديدة

-مصانع تدوير المخلفات

-التخلص من المقالب العشوائية للمخلفات

3. الرصد والمتابعة

-قانون تنظيم إدارة المخلفات

-دمج القطاع غير الرسمي العامل في المخلفات

-تحويل المخلفات لطاقة

-المخلفات الزراعية

-التوسع في انتاج الطاقة الحيوية

-توجه مصر نحو الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية

-الملوثات العضوية الثابتة

-المخلفات الإلكترونية والطبية

-البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة NSWMP

الإدارة المتكاملة للمخلفات

في إطار الدور التخطيطي والتنظيمي والرقابي لوزارة البيئة وجهاز تنظيم وإدارة المخلفات التابع لها في منظومة إدارة المخلفات، شهد عام ٢٠٢٠ تنفيذ خطوات جادة للبدء في التنفيذ الفعلي للمنظومة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية، إلى جانب بعض التداخلات بالتعاون مع المحافظات لرفع كفاءة منظومة النظافة بها، وضمان تيسير مراحل تداول المخلفات حتى التخلص الآمن منها، حيث تم تكثيف تلك الجهود خلال المرحلة الطارئة التى تواجهها البلاد للحد من انتشار العدوى بفيروس كورونا المستجد.

أولا: دعم البنية التحتية لمنظومة إدارة المخلفات بالمحافظات

فى إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية بالإسراع فى وضع منظومة إدارة المخلفات الجديدة حيز التنفيذ والبدء بالأماكن الأكثر تكدسا بالسكان حتى يشعر المواطن بتحسن ملموس فى اسرع وقت، قام جهاز تنظيم ادارة المخلفات بتنفيذ عدد من الإجراءات كمداخلات في مجالات البنية التحتية ومنها:

- توريد عدد ٧ محطات وسيطة متنقلة منها عدد (١) محطة بمحافظة بنى سويف (مركز ببا) / وعدد (٢) محطة بمحافظة المنيا (مغاغة ومركز المنيا)/ عدد (١) محطة بدمياط / عدد (٣) محطة بمحافظة القليوبية (كفر شكر- القناطر – طوخ) ويتم تقديم الدعم لكل محطة بعدد ٢ سيارة مرسيدس سعة ٥٢ م٣ و لودر كبير ٣ متر مكعب، بالاضافة الى تسليم محافظة القليوبية سيارة مرسيدس سعة ٥٢ م٣ للعمل بمحطة القطاوى، والتى تم تنفيذها من ميزانية الجهاز بتكلفة تقديرية ٢٥,٨ مليون جنيه.

-المحطة الوسيطة بمنيا القمح بمحافظة الشرقية والتي تم الانتهاء من انشائها بتحويل المقلب العشوائي بمنيا القمح إلى محطة وسيطة للمخلفات على مساحة ٢٧٨٠ متر مربع، لتكون أول محطة وسيطة بالمنطقة تخدم منيا القمح والمناطق المجاورة لها وتعمل على عدم عودة التراكمات مرة أخرى، حيث قامت الوزارة بالتنسيق مع الهيئة العربية للتصنيع برفع ١٧,٥ ألف طن من التراكمات ونقلها إلى المدفن الصحي بالخطارة والخاص بالمحافظة، بالإضافة إلى توفير عدد (٢ تريلا حمولة ٥٢ م٣ و لودر) لنقل المخلفات الواردة من المحطة إلى المدفن الصحي للمحافظة، بلغت تكلفة انشاء المحطة حوالى ١٧ مليون جنيه، بالاضافة الى ١٠ مليون جنيه تكلفة المعدات.

- يتم العمل حاليا في المحطات الوسيطة في البراجيل بالجيزة، اهانسيا – بني سويف، بالاضافة الى دعم محطة كرداسة بمعدات لتشغيلها.
-دعم محافظة القليوبية بمعدات بقيمة ٣٠ مليون جنيه ضمن خطة دعم البنية التحية للمنظومة بالمحافظات، وذلك للمساهمة في تيسير رفع المخلفات وعملية التخلص الآمن منها.

ثانيا: الاشراف ومتابعة تنفيذ البنية التحتية لمنظومة المخلفات

من خلال البروتوكولات التى تم توقيعها بين وزارات (التنمية المحلية – البيئة- التخطيط) والتي يقوم جهاز تنظيم وادارة المخلفات بدور الاستشارى الفني، بينما تقوم وزارة التنمية المحلية بالتنفيذ مع الهيئة العربية للتصنيع والهيئة القومية للانتاج الحربى من خلال ميزانية ٢٠١٩/٢٠٢٠.

المحطات الوسيطة:
تم اعتماد التصميمات الخاصة بعدد ١١ محطة وسيطة، تم بدء الاعمال الإنشائية لعدد (٩) محطات بمناطق (منشأة ناصروالمقطم وشارع بورسعيد بالقاهرة – دمنهوروكفر الدوار بالبحيرة – منطقة ناصر ببني سويف-يوسف الصديق بالفيوم – الإبراهيمية وديرب نجم بالشرقية)، وتم الإنتهاء من الأعمال الإنشائية لعدد (٤) محطات (منشأة ناصر-شارع بورسعيد-منطقة ناصر-المقطم)، وجارى الإنتهاء من فحص واستلام معدات لعدد (٧) محطات الوسيطة المتحركة.

المدافن الصحية:
اما فيما يخص المدافن الصحية وعددها ٢٧ مدفن يتم تنفيذها خلال المرحلة الأولى للمنظومة ٢٠١٩/٢٠٢٠، فقد تم اعتماد الرسومات التفصيلية لعدد (٢٠) مدفن صحي وذلك بمحافظات (الفيوم، بني سويف، السويس، جنوب سيناء ، البحيرة ، سوهاج ، الأقصر، أسوان، الوادي الجديد، الشرقية ، شمال سيناء، الجيزة، مطروح، البحر الأحمر، المنوفية).

مصانع تدوير المخلفات:
فيما يخص اعتمادات التصميمات الخاصة بمصانع معالجة وتدوير المخلفات، استهدف إنشاء عدد (٣) خط جديد للعام المالى ٢٠١٩-٢٠٢٠ بمناطق : (المحلة بمحافظة الغربية , دار السلام بسوهاج ، تونا الجبل بمحافظة المنيا)، وتم البدء في مصنعي سوهاج والمنيا.

التخلص من المقالب العشوائية للمخلفات:

-تم البدء في عمليات تأهيل مقلب الوفاء والأمل وتنفيذ محطة معالجة سائل الرشيح

-تم طرح مناقصة لتأهيل مقلب السلام ومن المتوقع الانتهاء منها خلال عام ونصف.

- أما مقلب ومدفن العبور، فقد تم تخصيص ٦٥ فدان لمحافظة القاهرة و٦٥ فدان لمحافظة القليوبية لإنشاء خلايا دفن بها للتخلص من المخلفات، ويتم التنسيق مع هيئة نظافة وتجميل القاهرة بالسيطرة الدائمة على الحرائق الموجودة داخل المقلب، وتم توفير معدات للقضاء النهائى على الحرائق، حيث تتم المتابعة يومياً بمعرفة لجان وزارة البيئة للتأكد من السيطرة الكاملة على المقلب.

- يتم متابعة مقلبي الطوب الرملى والقطامية ويتم التنسيق لتخصيص قطعة أرض بمساحة ١٢٢٦ فداناً جنوب مدينة العاشر من رمضان لاستغلالها فى إقامة مجمع متكامل للمخلفات لمحافظتى القاهرة و القليوبية، حيث تقوم وزارة البيئة بعمل الدراسات الفنية للموقع قبل تسليمها للمحافظات وإعداد المُخطط المتكامل للموقع الدائم للتخلص من المُخلفات وتوزيع الأنشطة للادارة المتكاملة لجميع أنواع المُخلفات(مدفن للمخلفات المنزلية – مدفن مخلفات الهدم والبناء – مدفن للمخلفات الصناعية – وحدات معالجة للمخلفات الطبية).

ثالثا: الرصد والمتابعة

فى إطار الدور الرقابي لجهاز تنظيم إدارة المخلفات والرصد والمتابعة لمنظومة إدارة المخلفات الصلبة، قامت وحدة الرصد والمتابعة بالجهاز بالتعاون مع هيئتي نظافة وتجميل القاهرة والجيزة برصد بؤر التراكمات للمساهمة في الحد منها وازالتها أولا بأول، حيث تم إعداد منظومة الرصد والمتابعة لبعض أحياء القاهرة المعادي – طره – شبرا – روض الفرج – عابدين – مصر الجديدة) بالتنسيق مع إحدى الشركات العاملة في مجال التطبيقات الإلكترونية (شركة إنفيرون أدبت)، تضمنت اطلاق برنامج إلكتروني (برنامج Adapt)، تم تدريب العاملين بالجهاز المخلفات والهيئة عليه، وبلغ إجمالي عدد النقاط التي تم رصدها بأحياء محافظة القاهرة خلال هذا العام (٨١٠٦ نقطة). كما شهد عام ٢٠٢٠ البدء في منظومة الرصد والمتابعة ببعض أحياء محافظة الجيزة، بالاضافة الى متابعة ميدانية يومية للمحطات الوسيطة في الوراق ودراسة والمريوطية للاطمئنان على رفع المخلفات أول بأول وكذلك اتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا للحفاظ على صحة العمالة، وقد بلغ إجمالي عدد النقاط التي تم رصدها بأحياء محافظة الجيزة (٩١٧ نقطة).

ومع بداية جائحة كورونا في النصف الأول من العام، أصدرت وزيرة البيئة توجيهاتها بالاستجابة الفورية لجميع الشكاوى الواردة للوزارة والأفرع الإقليمية والتحقق منها والتوصل الى حلها للمحافظة على صحة المواطنين مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال المخالفين، ومنها قيام جهاز تنظيم ادارة المخلفات بالتنسيق مع هيئة نظافة وتجميل القاهرة لرفع التراكمات المنتشرة أمام مزار شجرة مريم بالمطرية، وذلك كنموذج للاستجابة الفورية لشكوى عدد من المواطنين حول تضررهم من هذه التراكمات، حيث تم ارسال المعدات اللازمة ورفع كافة التراكمات، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان عدم تجدد هذه التراكمات مرة أخرى . كما تم الاتفاق على رفع كفاءة منظومة النظافة داخل الحي بعدد من الإجراءات منها توفير عدد ٨٠ صندوق قمامة من خلال هيئة نظافة وتجميل القاهرة، وقيام رئيس الحي بإعادة توزيع متعهدي جمع القمامة على أنحاء الحي لضمان رفع كافة المخلفات.

خطوط تدوير المخلفات

قانون تنظيم إدارة المخلفات

يعد اصدار القانون خطوة فارقة في طريق الإدارة الآمنة للمُخلفات بكافة أنواعها (خطرة -صناعية – زراعية –صلبة بلدية – هدم وبناء) والحد من تولدها، وخلق الفرص الاستثمارية فيها، وتحديد الجهة الإدارية المختصة بأمر تنظيم ومتابعة ومراقبة كافة عمليات الإدارة المتكاملة للمخلفات سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الإدارية على المستويين المركزي والمحلي بما يحقق الارتقاء بخدمة الإدارة الآمنة بيئياً للمخلفات بأنواعها، وإعداد الاشتراطات العامة والقواعد والإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص بمزاولة الأنشطة المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمخلفات، حيث يتضمن وضع الإطار العام للتخطيط وإعداد الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة المخلفات « وضمان ربط التخطيط بالتمويل»، وتقنين السياسات الأساسية المطلوبة ومن أهمها تطبيق سياسة المسئولية الممتدة للمنتج للتعامل مع بعض أنواع المخلفات، وتحديد واضح للأدوار والمسئوليات والأشخاص المختصة بالإدارة المتكاملة للمخلفات، وضمان استدامة الموارد المالية اللازمة للإدارة المتكاملة للمخلفات، ووضع حوافز للإستثمار في مجال المخلفات، وإدماج كافة العاملين الرسميين وغير الرسميين فى المنظومة كجامعى القمامة والمتعهدين والشركات الصغيرة ومن يقومون بتدوير المخلفات.

ومن منطلق دور وزارة البيئة تقوم حاليا بالاعداد للائحة التنفيذية للقانون بالتعاون والتشاور مع كافة الجهات المعنية، ومراعاة شواغل كافة الفاعلين في المنظومة للخروج بلائحة تضمن فاعلية تنفيذ القانون وتطبيقه وقدرة على مواكبة التغيرات المتلاحقة في مجال ادارة المخلفات.

تحويل المخلفات لطاقة

فور اصدار مجلس الوزراء لتعريفة تحويل المخلفات لطاقة بقيمة ١٤٠ قرش / كيلو وات العام الماضي , تم تشكيل لجنة قومية برئاسة وزارة البيئة ومشاركة الوزارات المعنية ، حيث قامت وزارة البيئة بوضع خارطة طريق لدخول مصر هذا المجال وتم اعداد ادلة ارشادية لآلية تنفيذ مشروعات في هذا المجال، وفي ابريل ٢٠٢٠ قامت وزارة البيئة بطرح طلب اهتمام للشركات في المنصات المختلفة، وتلقينا طلبات من ٩٢ شركة تم تقييمهم من خلال لجنة محايدة تضم مجموعة من الخبراء طبقا لمعايير محددة، وأسفر التقييم عن اختيار ٥٢ شركة مصرية وأجنبية، وتضمنت المرحلة الأولى اختيار ٨ شركات مصرية موزعة على ٨ محافظات لبدء التنفيذ الرسمي في تحويل المخلفات لطاقة وتشجيع الشركات الوطنية على دخول هذا المجال بقوة لبناء قاعدة وطنية لهذا النوع من الصناعة.

المخلفات الزراعية

نجحت الوزارة في السيطرة على ظاهرة السحابة السوداء التي كانت شبحا يؤرق المواطن والحكومة على حد سواء، من خلال تحويل التحدي الكبير إلى فرصة اقتصادية بالوعي وتقديم الدعم الفني والمادي للأهالي والمزارعين، تم تحويل قش الأرز إلى سلعة وحرص المزارعون على جمع القش وكبسه وتدويره بدلا من حرقه، فارتفعت نسبة التجميع الكلية للقش إلى ٩٩٪.. تمثل تجميعات الأهالي منها ٧٣٪.. وانخفاض عدد محاضر حرق قش الأرز إلى ٥٤٠ محضر هذا العام. كما تم تكثيف حملات فحص عوادم السيارات خلال منظومة مواجهة السحابة السوداء للتقليل قدر الإمكان من الإنبعاثات الملوثة.

فتم تنفيذ ٢٥٠ حملة لفحص عوادم السيارات.. تضمنت فحص أكثر من ١٧ ألف مركبة، حيث جاءت نسبة السيارات المطابقة ٨١٪، بالإضافة إلى فحص أكثر من ٢٣٠٠ أتوبيس نقل عام. كما قامت فرق التفتيش بوزارة البيئة بالتفتيش على ٦٣٧٩ منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة، وبالتعاون مع هيئة التنمية الصناعية تم التفتيش على المنشآت الصناعية الكبرى واسفرت الحملات عن ٩١ منشأة بها مخالفات.
كما أن السيطرة على السحابة السوداء أدى إلى تجنب انتشار ٢٥ ألف طن ملوثات في الهواء، وأدى نجاح جهود الحكومة المصرية في المواجهة إلى خفض التكلفة المجتمعية المخاطر الصحية بما يقدر بحوالى ٢.٢٤ مليار جنيه.
وجارى الإعداد لإطلاق الاستراتيجية الوطنية للمتبقيات الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة.

التوسع في انتاج الطاقة الحيوية

استمرت اجراءات الوزارة للتوسع في انتاج الغاز الحيوي من المخلفات الزراعية وروث المواشي، والذي يعد نموذجا للمشروع التنموي الذي يحقق الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الحد من الانبعاثات الملوثة وانتاج طاقة نظيفة مع الاستفادة من المخلفات الزراعية مما يعد احدى آليات مواجهة آثار التغيرات المناخية، كما يحقق عائدا اقتصاديا خاصة للمرأة والشباب بتوفير فرص عمل ومشروعات صغيرة ذات عائد اقتصادي تساعد على رفع مستوى المعيشة وتوفير حياة كريمة.

في إطار مبادرة السيد رئيس الجمهورية «حياة كريمة» تم الانتهاء من تنفيذ ٦٠ وحدة بيوجاز منزلية بمحافظة المنيا بتكلفة مليون و٢٠٠ ألف جنيه وذلك من خلال مؤسسة الطاقة الحيوية التابعة لجهاز تنظيم إدارة المخلفات ويعد هذا نموذجا لمنظومة عمل تضم مؤسسات العمل الدولية والبنوك والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق شراكة بيئية فاعلة ذات بعد اقتصادي وتوفير فرص عمل حقيقية وخاصة للمرأة التي تعد المسئول الأول عن كفاءة ترشيد الموارد ليصبح مشروعا تنمويا يربط بين التزامات مصر الدولية وتلبية الاحتياجات الوطنية.

قامت وزارة البيئة من خلال مؤسسة الطاقة الحيوية حتى الآن بتنفيذ ما يزيد عن ١٣٠٠ وحدة بيوجاز منزلية بسعات تتراوح ما بين ٢-٦ م٣ غاز يومي وذلك في ١٨ محافظة من محافظات مصر، وتأسيس ٢٠ شركة لرواد أعمال من الشباب لتقديم خدمات البيوجاز، إعداد وتشغيل خطة تمويل مستدامة لتكنولوجيات الطاقة الحيوية (BIO-ENERGY FUND) منحة بنسبة ٤٠ ٪ وقرض بنسبة ٦٠ ٪ لوحدات الغاز الحيوي لأصحاب المنازل حتى قدرة ٥٠ متر مكعب غاز يومي)، وتوفير أكثر من ١٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، عمل بوتوكولات تعاون مع مراكز الخبرة العالمية في مجال البيوجاز لنقل مزيد من الخبرات في مجال البيوجاز.

وقد تم عمل استراتيجية وطنية لاستخدامات مخلفات الكتلة الحيوية في مصر، وتحديد الفرص الاستثمارية في المحافظات، تم الانتهاء من دراسة فنية متكاملة للتصنيع المحلي لوحدات البيوجاز الكبيرة بالتعاون بين وزارتي البيئة والإنتاج الحربي ومجموعة من الاستشاريين من الجامعات المصرية، بالإضافة إلى الانتهاء من عدد من المشروعات في القرى الأكثر احتياجاً ومنها المنيا، وتفعيل وتشغيل برنامج الإقراض والمنح للوحدات الصغيرة والمتوسطة.

توجه مصر نحو الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية

- تتخذ مصر خطوات جادة نحو الحد من مخلفات البلاستيك التي تهدد التنوع البيولوجي، حيث بدأت مصر منذ سنوات عدد من الإجراءات للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام ، سواء بحملات التوعية بمخاطرها وعقد حلقات النقاش مع المصنعين وأصحاب المحلات حول البدائل الممكنة لها والتي تتوافق مع البيئة، وتنفيذ حملات لتوزيع أكياس متعددة الاستخدام وحقائب من القماش كبديل لها، بالإضافة إلى اعلان مناطق لا تستخدم الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام كالغردقة، وتنفيذ حملات بالتعاون مع المبادرات الشبابية والمجتمع المدني ومنها very nile لتنفيذ حملات لجمع المخلفات البلاستيكية من النيل.

- كما تقوم وزارة البيئة بالتعاون مع مركز تكنولوجيا البلاستيك بالبحث في تكنولوجيات تساعد على إيجاد مواد بديلة للأكياس البلاستيكية وسبل لتدويرها والاستفادة بها.

-تبنت وزارة البيئة العديد من المبادرات بالتعاون مع عدد من الجمعيات الأهلية وذلك منذ قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بتشكيل اللجنه الوطنية للحد من إستخدام الأكياس أحادية الأستخدام والتى تضم وزارات كلًا من البيئة والصناعة والمالية والتموين والصحة والتخطيط ، حيث تم تنفيذ حوالى 00 ورشة عمل توعوية.

- قام محافظا كلآ من الغردقة وجنوب سيناء بالتعاون مع وزارة البيئة بإتخاذ قرارات بمنع استخدام الأكياس البلاستيك.

- بدعم من وزارة البيئة تم إعلان حي الزمالك خالي من الأكياس البلاستيكية وقد تحول أكثر من ١٠٠ متجر الي استخدام بدائل أكياس البلاستك بالتعامل مع مبادرة (VERY NILE).

-اتخاذ كل هذه الخطوات قبل إصدار قانون المخلفات الذى يضم مادة للحد من استخدام البلاستيك احادية الاستخدام ، و سيتم عمل مواصفة لهذه الاكياس لتصبح غير ضارة بالبيئة.

- تحت رعاية وزارة البيئة تم إطلاق مبادرة «نستله لإستعادة وتدوير مواد التعبئة والتغليف البلاستيكية والتي تتضمن نظاماً للتعويض العكسي ييسر على جامعي القمامة والتجار الوسطاء والورش الخاصة بمعالجة البلاستيك في منشية ناصر ومصانع إعادة التدوير من خلال تسجيل وتوثيق الكميات التي يتم تجميعها والحصول على عائد مادي مع الالتزام بإعادة تدوير حد أدنى من البلاستيك شهريا .

الملوثات العضوية الثابتة

١. الاشتراك في لجان حصر وتصنيف المبيدات والمواد عالية الخطورة بالموانى المصرية ابتداء من شهر يناير ٢٠٢٠ وحتى الآن

٢. طرح المناقصة والتخلص الآمن من المبيدات عالية الخطورة بكمية ٧٤ طن والتي كانت متواجدة بموانى الاسكندرية والادبية وسفاجا ونويبع

٣. طرح وترسية المناقصة الدولية الخاصة بشراء نظامين لازالة التلوث منزيوت المحولات الكهربائية وبتكنولوجية عالية تسمح بإزالة التلوث اثناء عمل المحولات الكهربائية دون التأثير على انتاج الكهرباء ويسمح بإعادة استخدام الزيوت مرة أخرى مما سيوفر ميزانية كبيرة جدا على الدولة كانت مطلوبة لشراء زيوت جديدة.

٤. طرح المناقصة الدولية للتخلص الآمن من ٢٠٠ طن من المبيدات عالية الخطورة المنتشرة بمخازن وزارة الزراعة على مستوى الجمهورية بجلسة فتح مظاريف ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٠

٥. طرح المناقصة الخاصة بشراء وحدات رصد ومراقبة نوعية الهواء لدعم وزارة البيئة بجلسة فتنح مظاريف ٧ ديسمبر ٢٠٢٠ الانتهاء من اعداد دراسات تقييم الأثر البيئي لجميع مناطق عمل المشروع والحصول على موافقة جهاز شئون البيئة عليها جميعاً

المخلفات الطبية واللإلكترونية

يعتبر عام ٢٠٢٠ من الاعوام التى شهدت جهود كبيرة من قبل مشروع إدارة المخلفات الطبية والالكترونية خاصة في ظل جهود وزارة البيئة للمشاركة في مواجهة آثار جائحة كورونا والحد من انتشار العدوى.

أولاً : المخلفات الطبية

شهد هذا العام افتتاح الدكتورة ياسمين فؤاد ومحافظ الغربية لمحطة المعالجة المركزية للنفايات الطبية باستخدام تكنولوجيا الفرم والتعقيم بمستشفى صدر بسيون بالقضابة بمحافظة الغربية بالتعاون بين المشروع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبتمويل من مرفق البيئة العالمية، بتكلفة حوالي ٢٠ مليون جنية مصري وبطاقة حوالي ٥ طن يوميا والتي تغطى تقريبا نصف إحتياجات محافظة الغربية، وتعد مشروع إسترشادى للتوسع فى إستخدام التكنولوجيا بمنشآت الرعاية الصحية في محافظات الجمهورية و اطلاق موقع إلكتروني لإدارة نفايات الرعاية الصحية لمنشآت الرعاية الصحية في مصر والذي سيتم استخدامه من قبل مسئولي ادارة المخلفات الطبية لتقديم البيانات المتعلقة بإدارة نفايات الرعاية الصحية في منشآت الرعاية الصحية الخاصة بهم .

كما تم إصدار الدليل الإرشادي المعدل لإدارة نفايات الرعاية الصحية في مصر والسياسة العامة لإدارة مخلفات الرعاية الصحية (على مستوي مديريات الشئون الصحية)، واعداد وإصدار دراسة لتقييم منشآت الرعاية الصحية النموذجية (مستشفى الزقازيق العام ومستشفى بلبيس العام بمحافظة الشرقية ومستشفى المنشاوي العام ومستشفى المحلة العام بمحافظة الغربية – مستشفي النساء والتوليد بجامعة القاهرة)، و إصدار خطة إدارة مخلفات الرعاية الصحية للمنشآت الخمس. وإعداد مواصفات المستلزمات والأدوات اللازمة لتطبيق مبدأ الشراء الأخضر واستبدال الأجهزة المحتوية على الزئبق بأجهزة بديلة خالية منه اتباعا للدليل الإرشادي وخطة إدارة مخلفات الرعاية الصحية بالمنشآت النموذجية الخمسة المخطط تنفيذها في إطار المشروع وجاري إنهاء عمليات شراء هذه المستلزمات لتغطية احتياجات المنشآت النموذجية الخمسة.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة البيئة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتبني مبدأ رفع الوعي لدى إدارات وأطباء المستشفيات تجاه مخاطر التعامل غير السليم مع النفايات الخطرة عن طريق استحداث مناهج تدريبية ضمن المقررات الدراسية لكليات الطب (بشري – أسنان – بيطري) والصيدلة والعلاج الطبيعي والتمريض لضمان استمرارية الإدارة السليمة لمخلفات الرعاية الصحية

ثانياً : المخلفات الإلكترونية

من أهم الملامح البارزة في جهود وزارة البيئة في مجال ادارة المخلفات الالكترونية العمل على اطلاق التطبيق الالكتروني E-Tadweer لتدوير المخلفات الإلكترونية و التخلص الآمن منها كأجهزة المحمول التالفة التي تعد مخلفات خطرة، وذلك من خلال توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة البيئة وشركة فودافون مصر لتنفيذ عدد من الانشطة البيئية ومنها اطلاق التطبيق للحد من المخاطر الصحية والبيئية للمخلفات الإلكترونية، ويساعد الأسر على وضع أجهزتهم عليه مقابل قسائم تخفيض لبعض أماكن بيع الاجهزة الإلكترونية مما يساعد فى الوصول للأسر بسهولة.

كما تقوم الوزارة بإعداد دراسة لنوع وكمية المخلفات الإلكترونية التي يتم توليدها حاليا وتقديراتها المستقبلية، لاستخدامها لتطوير خارطة طريق لإدارة المخلفات الكهربائية والإلكترونية في مصر، واعداد الأدلة الإرشادية حول أفضل الممارسات البيئية لجمع ونقل وتخزين وتدوير والتخلص الآمن من المخلفات الإلكترونية. وتطوير دليل حول «الإدارة المستدامة والتخلص الآمن من المخلفات الإلكترونية»، لاعادة توجيه تدفق المخلفات الإلكترونية بشكل غير رسمي إلى مصانع تدوير رسمية، **بالاضافة الى دعم مصانع إعادة التدوير الرسمية، ليصل عدد مصانع تدوير المخلفات الالكترونية فى مصر والتى تعمل بشكل رسمى إلى ٧ مصانع بعد أن كان مصنع واحد فقط ، وجارى دخول عدد ٥ مصانع أخرى لهذا المجال، كما يتم دعم المبادرة الشبابية «هواتف من أجل الخير» لجمع المخلفات الإلكترونية من الأفراد والتخلص الآمن منها وتخصيص جزء من الأرباح لدعم تعليم الأفراد غير القادرين.**

البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة NSWMP

يعد البرنامج أحد أذرع وزارة البيئة لرفع كفاءة منظومة المخلفات في محافظات الغربية وكفر الشيخ وقنا وأسيوط ودعم جهاز تنظيم المخلفات سواء على مستوى الدعم الفني والاستثماري والمؤسسي، ويتم تنفيذه بالتعاون مع عدد من شركاء التنمية ومنهم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي.

- أعلنت الدكتورة ياسمين فؤاد في نوفمبر ٢٠٢٠ عن تمديد تنفيذ البرنامج الوطني للمخلفات الصلبة لمرحلة ثالثة بمنحة ٢٦ مليون يورو.

- قام البرنامج خلال الفترة الماضية بتقديم الدعم بعدد ١٩٠ معدة متنوعة بمبلغ ١١,٧ مليون يورو لجمع ونقل للمخلفات.

- رفع تراكمات من محافظتي الغربية وكفر الشيخ بدعم ٣٠,٥ مليون جنيه المحافظات الأربعة.

- تطوير ورفع كفاءة مصانع (المحلة الكبرى – دفرة – بيلا – سيدى سالم – نجع حمادى) بإجمالي مبلغ ٢٦ مليون جنيه.

- البدء في تنفيذ عدد (٥) محطات وسيطة بمحافظة الغربية ومركز أبو تشت بمحافظة قنا ومركزي ديروط وأبو تيج بمحافظة أسيوط من خلال التعاقد مع الهيئة العربية للتصنيع بتكلفة مالية قدرها (٥٧,٢) مليون جنيه.

- بناء القدرات ورفع كفاءة العاملين بالجهاز ووحدات إدارة المخلفات الصلبة والوحدات المحلية بالمحافظات وعدد من الشركاء وأصحاب المصالح المعنيين، حيث تم خلال ٢٠٢٠ عقد ٢٣ دورة تدريبية لعدد ٥٢٢ متدرب، وتنفيذ عدد من حملات التوعية بالغربية وأسيوط .

خطوط تدوير المخلفات

٢ الحفاظ على الموارد الطبيعية

صون الطبيعة والتنوع البيولوجى

1 .تطوير المحميات الطبيعية

-أهم مشروعات التطوير.

2 .الترويج للسياحة البيئية

3 .حماية التنوع البيولوجى

4 .الإشادات بجهود مصر والجوائز العالمية

-الفوز بجائزة الطاقة العالمية

-رئاسة مصر لمؤتمر الاطرف الرابع عشر لاتفاقية التنوع البيولوجى cop14

صون الطبيعة والتنوع البيولوجي

اولاً :- تطوير المحميات الطبيعية

نال ملف المحميات دعم الحكومة و القيادة السياسية ليتم استكمال تطوير المحميات الطبيعية وفق النظم العالمية للحفاظ عليها وما تزخر به من تنوع بيولوجى، وخلال عام ٢٠٢٠ عملت وزارة البيئة على تحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للزوار لعدد ١٣ محمية منتشرة بربوع مصر، وقد شهدت عمليات تطوير المحميات إنشاء مراكز للزوار بمحمية رأس محمد ومحميات الفيوم، بالإضافة إلى دمج المجتمع المحلى بالمحميات في الأنشطة التى تميزها ، حيث يعد المجتمع المحلى قلب عملية التطوير و أساسها و أحد العناصر الهامة للحفاظ على الثراء البيئى و الثقافى بالمحميات للترويج لمنتج فريد للسياحة البيئية بمصر مما يساهم فى تنميتهم اقتصاديا واجتماعيا و توفير فرص عمل مستدامة.

وقد ساهمت عمليات دمج السكان المحليين فى أنشطة المحميات فى مساعدة سكان محمية سانت كاترين على الاستفادة بما تحويه المحمية من نباتات طبية يتم بيعها ،كما تم تطوير مهارات السكان المحليين بمحمية وادى الجمال و الفيوم فى الأشغال التراثية و اليدوية ، و أساليب الترويج للمنتجات البيئية و التى ساهمت فى رفع معدل دخل سكان محميات الفيوم ووادي الجمال بما يتراوح بين ١٢٦٪ - ٤٦٠٪ في عام واحد.

أهم مشروعات التطوير

- الانتهاء من استلام اعمال مشروع رفع كفاءه وتطوير محميه سالوجا وغزال بأسوان بقيمه اجمالية ٣,٦ مليون جنيه تشمل انشاء عدد ٢ مرسي نهري كذلك الانتهاء من اعمال رفع كفاءه و تطوير مدخل المحميه والممشى المؤدي الى موقع الاستقبال و انشاء مقر لتأمين المحميه ورفع كفاءة المرافق العامة بالمحمية وتطوير نظام مكافحه الحريق بالمحمية.

- الانتهاء من استلام عدد ٢ مبنى اداري سكني بمحميه وادي الريان المبنى الاول في منطقه الشلالات والمبني الثاني بمنطقه وادي الحيتان بتكلفه اجمالية تتجاوز ال٨ مليون و تشمل انشاء المباني و اعمال تاثيث وفرش المكاتب والاستراحات و توصيل خزانات المياه

- تم الانتهاء من اعمال مشروع تطوير محميات جنوب سيناء بتكلفة اجمالية تقدر بحوالى ٢٩ مليون ويتكون من ست مشروعات فرعيه وجارى استلام عدد ٤ منها و سيتم استلام المشروعين الاخرين خلال الشهر الجارى وتشمل تطوير ورفع كفاءه مركز الزوار بمحميه سانت كاترين وتركيب أجهزة لرصد التغيرات الجويه وتاثيث مركز المبنى الاداري بمحميه سانت كاترين ويشمل وضع نظام اطفاء لمكافحه الحريق و نظام كاميرات مراقبه وأنظمة اتصالات و المشروع الثالث رفع كفاءه وتاثيث السكن الاداري بمحمية ذهب المشروع الرابع يشمل تطوير ورفع كفاءه المعامل الخاصه بمحميه راس محمد ومجمع المباني بمرسى خشبى على أن يتم استلام مشروع رفع كفاءة وتطوير وتأسيس مركز التدريب بمنطقه الهضبه ومشروع خزان المياه الخاص بمجمع مباني منطقة الهضبه بمحميات شرم الشيخ خلال شهر.

- بدء تطوير محمية سيوه الطبيعية لتصبح واحدة من أهم مقاصد السياحة البيئية على مستوى العالم من أجل إحداث نقلة نوعية حقيقية تكون فيها محمية سيوه رمز للسياحة البيئية و العلاجية.

- بدء تطوير محمية وادى الجمال بإعداد دراسة التقييم الإستراتيجى البيئى للمحمية و إعداد دراسة لتقييم الفرص الاستثمارية للمحمية و خطة إستخدام الاراضى وفق للحساسية البيئية للحفاظ على موارد المحمية وتنوعها البيولوجى الفريد مع دمج تراثها الثقافى والإجتماعى فى خطط التطوير بما يضعها ضمن أهم المحميات الجاذبة للسياحة عالميا و نموذجا حقيقيا للتنمية المستدامة التى يراعى فيها كافة الأبعاد البيئية والإجتماعية والتراثية والثقافية والإقتصادية وكذلك دمج القطاع الخاص.

ثانيا :-الترويج للسياحة البيئية

- صدور قرار وزارة البيئة بدعم من رئيس مجلس الوزراء لتحصيل رسوم مقابل الأنشطة داخل المحميات الطبيعية بهدف تنظيمها للحفاظ على موارد المحميات وتحقيق استدامتها للأجيال القادمة ضمن خطة إدارة مناطق الغوص بالبحر الاحمر وخليج العقبه وبما يضمن حمايه الموارد الطبيعيه وتعظيم فوائدها والحفاظ على استدامته.

- إطلاق Eco Egypt كأول حملة للترويج للسياحة البيئية بمصر ورفع الوعى البيئى لدى المواطنين بأهمية المحميات الطبيعية وثرواتها، ضمن فعاليات المبادرة الرئاسية «اتحضر للأخضر» و ذلك بالتعاون مع وزارتي السياحة والآثار والدولة للإعلام وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) ومشروع دمج التنوع البيولوجي في السياحة المصرية (MBDT) الممول من قبل مرفق البيئة العالمية (GEF) من خلال إنشاء موقع إلكترونى وعدد من منصات التواصل الإجتماعي، بالإضافة إلى إعداد مطبوعات لإستعراض ثروات مصر بالمحميات الطبيعية بما تشمله من مناظر طبيعية خلابة وحيوانات و طيور وغطاء نباتى فريد، وتتضمن الحملة الترويج لعدد ١٣ محمية طبيعية بتقديم نموذج حقيقى للتنمية المستدامة التى تضع فى الاعتبار الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للسياحة البيئية بالترويج لها لإنعاش الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا، من خلال تعظيم الاستخدام المستدام للمحميات الطبيعية ورفع الوعي بأهميتها وأهمية المشاركة فى حمايتها، ويفتح الأبواب أمام القطاع الخاص للاستثمار فى مجال السياحة البيئية بالمحميات .

- الانتهاء من وضع النظام الإلكترونى الذى يمكن الشركات من التسجيل عبر الإنترنت ودفع المستحقات المالية المطلوبة وفق للقرار الحالى والخاص بتخفيض الرسوم بالتزامن مع أزمة انتشار فيروس كورونا بالعالم و تأثيره على القطاع السياحى على أن يتم بعد ذلك بدء التشاور مع كافة الجهات المعنية حول الرسوم وقيمتها وكافة الإجراءات المتعلقة بها بما يضمن تحقيق المصالح المشتركة لكافة الأطراف ويضمن تنويع المنتج السياحى ويوفر فرص عمل جديدة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية و استدامتها.

- إطلاق علامة «جرين فينز» وإدماجها رسمياً في قطاع الغوص والأنشطة البحرية كما تم تقديم الدعم الفني لبرنامج رفع الوعي البيئي بقطاع الفنادق.

- طرح اعلان لممارسة أنشطة تنموية بيئية متكاملة وللاستثمار بمحميات المنطقة المركزية للقطاع الخاص على الموقع الالكترونى الرسمى للوزارة المتمثلة فى أربعة محميات طبيعية ، هى: وادي دجلة، والغابة المتحجرة بمحافظة القاهرة، ووادي الريان، وقارون بمحافظة الفيوم، من خلال تقديم خدمات للزائرين، على أن تقوم كل شركة أو مؤسسة أو فرد ممن يرغب في التقدم لممارسة الأنشطة التنموية البينية في المحميات الأربعة، التقدم بمقترح تنموي متكامل وفنى مالى واقتصادي، و يتضمن المقترح نوع الموارد المراد استخدامها ونوع النشاط والموقع الجغرافي والعوائد الاقتصادية المتوقعة.

تنظيم رحلات لأبناء الجيل الثاني والثالث من المصريين المقيمين بالخارج بالمحميات الطبيعية و ذلك استمرارا لتضافر الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الخاصة بتعزيز أواصر الترابط بين أبناء المصريين المهاجرين و وطنهم الأم ولتعريفهم ما يمتلكه بلدهم من ثروات طبيعية مما يساهم فى الترويج للسياحة البيئية بإعتبارهم خير سفراء لمصر فى الخارج.

انتهاء حملة تجهيز مواقع الغوص بشرم الشيخ ورأس محمد بعدد يقدر بحوالى ٨٠ شمندورة رباط لليخوت السياحية المنفذة لرحلات الغوص والسنوركلينج كمرحلة أولى وعاجلة لتوفير شمندورات الرباط اللازمة وأستجابة لمتطلبات القطاع السياحي و ذلك حفاظا على الشعاب المرجانية وتنظيما للأنشطة البحرية السياحية كما يجري العمل حاليا على إعداد خطة شاملة لتوفير الشمندورات المطلوبة بمحميات جنوب سيناء بالكامل وتعد شمندورات رباط اليخوت السياحية بمواقع الغوص أحد أهم الأدوات الإدارية لحماية الشعاب المرجانية وتنظيم الأنشطة البحرية.

-الإنتهاء من التسليم النهائي لعدد ٢٤ مركب سياحى ببحيرة وادى الريان.

ثالثا :-صون التنوع البيولوجى

بذلت وزارة البيئة مجهودات كبيرة خلال عام ٢٠٢٠ من أجل الحفاظ على ثروات مصر من الحياة البرية ومكافحة التجارة غير الشرعية سواء الداخلية أو الخارجية يعد أهمها :

-رصد ومراقبة الأنشطة الرئيسية لاستخدامات الحياة البرية ، حيث نفذت الوزارة برنامجا جديداً لرصد ومراقبة جميع الأنشطة الرئيسية لعرض الحياة البرية القائمة مثل المزارع وحدائق الحيوان الخاصة والسيرك. نتيجة لذلك أصبح لدى الوزارة قاعدة بيانات وافية عن تلك الأنشطة وتم تفعيل القانون فيما يخص التصريح بتلك الأنشطة وأصبح لكل منها سجل بيانات بالحيوانات المستخدمة والتي غالباً ما تكون من خارج البيئة المصرية، يتضمن البرنامج خطة للتفتيش والمرور الدوري بالتعاون مع شرطة البيئة والمسطحات.

- مكافحة التجارة غير الشرعية في الحياة البرية، حيث تم تطوير برنامج لمكافحة التجارة غير الشرعية في الحياة البرية بالتعاون مع العديد من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية والأفراد المهتمين بقضايا الحفاظ على الحياة البريةو يعتمد هذا البرنامج على عدة محاور وهي:

-التفتيش على الأسواق والمحلات المتخصصة بالتنسيق مع شرطة البيئة والمسطحات المائية وخاصة الأسواق الدائمة في القاهرة والإسكندرية و قد بلغ عدد المعارض وحدائق الحيوانات المسجلة والتي يتم متابعتها والرقابة عليها إلى٩ معارض وحدائق كما بلغ عدد السروك الحاصلين على تصريح ويتم الرقابة عليهم إلى ١٥ سيرك ثابت ومتنقل.

- التعاون مع الجمعيات الأهلية والناشطين في مجال حقوق الحيوان ، حيث تم تأسيس شبكة تواصل مع العديد من الجمعيات الأهلية والمجموعات والأفراد المهتمين بقضايا البيئة ورفاهية الحيوان. يتم التواصل باستمرار لتبادل المعلومات فيما يتعلق بإحباط محاولات التهريب بالتعاون مع الجهات الأمنية أو بالعمل سوياً في استعادة وإعادة إطلاق العديد من الحيوانات والطيور البرية من المحلات التي تقوم بعرضها أو ببيعها مثل التماسيح والسلاحف البرية والبحرية والبجع والفلامنجو وغيرها.

- تقوم وزارة البيئة بوضع اسلوب جديد للتقدير المالى لقيمة الاضرار البيئية الناتجة عن حوادث تدمير الموارد الطبيعية الأرضية بالمحميات الطبيعية لتحقيق الردع المطلوب فيما يخص التعديات على النظم البيئية الارضية

رابعا :-الإشادات بجهود مصر والجوائز العالمية

اشادة تقرير تقييم الاداء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN لمواقع التراث الطبيعي العالمي لعام ٢٠٢٠ بموقع وادى الحيتان كأحد مواقع التراث العالمي الجيولوجي في مصر مؤكدين ان الموقع «يُدار» بحب وكفاءة و حرفية ومهارة «من قبل موظفين مؤهلين وملتزمين ومتميزين في عملهم» مما جعله يتميز باعلي درجات الحماية واستخدام آليات الحوكمة الرشيدة وأدى إلى تفعيل خطة الإدارة المحدثة في عام ٢٠١٩ لمنطقة محمية وادي الريان حيث أن موقع وادى الحيتان هو موقع التراث العالمى الوحيد عالميا الذى احرز تقدما فى مستوى الأداء بالتقرير لما يلقى من إهتمام وحماية من وزارة البيئة والقائمين عليه بالإضافة الى القيام بتحديد منطقة عازلة حول منطقة التراث العالمي لحماية الهياكل العظمية المتحجرة من التهديدات مثل الزيارة وحركة المرور.

الفوز بجائزة الطاقة العالمية

فوز مشروع صون الطيور الحوامة المهاجرة التابع للوزارة والذى ينفذ بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمية يوبيرد لايف انترناشيونال بجائزة الطاقة العالمية كمثل للمشروعات الرائدة والمستدامة والتى تحقق أهداف ملموسة لحماية الطيور المهاجرة كأحد الموارد الطبيعية و دمج أهدافها بمشروعات الطاقة المتجددة فى مصر ، و تعتبر جائزة الطاقة العالمية الجائزة البيئية الأكثر أهمية على مستوى العالم والتى يعتمد فيها تقييم المشروعات المقدمة حول العالم على لجنة تحكيم دولية مكونة من مجموعة من الخبراء فى مجالات البيئة والإقتصاد والإجتماع والتنمية المستدامة ، ويعد هذا الفوز الأول لمصر منذ انشاء الجائزة وهو ما يعد اشادة عالمية بإجراءات مصر فى حماية الموارد الطبيعية والطيور المهاجرة وتكليلا لجهود الوزارة من خلال المشروع فى دمج برامج صون الطيور الحوامة المهاجرة بالقطاعات التنموية وخصوصا قطاعات الطاقة والسياحة وذلك من خلال التنسيق المستمر مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ومركز كفاءة الطاقة فى الالتزام بآلية الغلق عند الطلب فى محطات طاقة الرياح بجبل الزيت للقطاع الحكومي بقدرة ٥٨٠ ميجاوات وخليج السويس للقطاع الخاص بقدرة ٢٦٢,٥ ميجاوات مما ساهم في حماية الطيور الحوامة وتقليل الفقد في الكهرباء خلال موسم هجرة الربيع فبراير- مايو ٢٠٢٠ .

رئاسة مصر لمؤتمر الاطرف الرابع عشر لاتفاقية التنوع البيولوجى cop١٤

شرفت مصر برئاسة مؤتمرها الرابع عشر (COP١٤) في أهم فترات عمل الاتفاقية على مدار تاريخها و فى ظل الظروف الاستثنائية التى يعانى منها العالم جراء ازمة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)فقد قادت مصر مجهودات العالم في :-

- تقييم التقدم المحرز في الأهداف العالمية للتنوع البيولوجي ٢٠٢٠ وإعداد إطار ما بعد ٢٠٢٠ وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات المؤتمر ومن ضمنها القرار رقم (١٤/٧) والمعني بالإستخدام المستدام للحياة البرية -كما تم الانتهاء من وضع أول مسودة لخارطة طريق عالمية في ظل الظروف الاستثنائية التى يعانى منها العالم خلال ازمة انتشار فيروس كورونا تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية فى العالم و خاصة أفريقيا وتطرح أساليب الدعم المالى للمشروعات الخاصة بالتنوع البيولوجى من خلال الدول المتقدمة من خلال إشراك كافة شركاء العمل البيئى و المجتمعات المحلية و جارى حاليا مناقشتها و الاستقرار عليها

- اعتماد موازنه أمانة الاتفاقية لما بعد ٢٠٢٠ ولمدة عام لضمان استمرار قيام الهيئة العلمية و التقنية و هيئة المتابعة فى القيام بأعمالها فى مناقشة مسودة الإستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجى لما بعد ٢٠٢٠ واعتمادها لتسليمها لمؤتمر الاطراف الخامس عشر بالمزمع عقده بالصين وهو ما أشادت به امانة الاتفاقية وجميع اعضاءها.

تغير المناخ وحماية طبقـــــة الأوزون

1 .نجازات الوزارة فيما يتعلق بقضية التغيرات المناخية فى عام2020

2 .تغير المناخ

3 .حماية طبقة الأوزون

تغير المناخ وحماية طبقة الأوزون

انجازات الوزارة فيما يتعلق بقضية التغيرات المناخية فى عام ٢٠٢٠

-صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بشأن إعادة هيكلة المجلس الوطني للتغيرات المناخية ليصبح برئاسة سيادته وعضوية كافة الوزارات المعنية وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية بهدف وضع استراتيجية وطنية موحدة للتعامل مع قضية التغيرات المناخية وإدخالها ضمن الخطط والإستراتيجيات القطاعية. تم عقد الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي للمجلس لمناقشة المستجدات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتم رفع التوصيات للجنة العليا للمجلس الوطني للتغيرات المناخية وكذلك تم عقد عدد من مجموعات العمل الفنية المجلس. ومؤخراً تم عقد الاجتماع الأول للجنة العليا برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء.

- استكمال تنفيذ مشروع الخريطة التفاعلية لمخاطر ظاهرة التغيرات المناخية على جمهورية مصر العربية والذي يتم على ثلاثة مراحل بالتعاون مع إدارة المساحة العسكرية والهيئة العامة للأرصاد الجوية ومركز بحوث المياه التابع لوزارة الموارد المائية والري؛ بهدف مساعدة متخذي القرار على تحديد المناطق المعرضة للمخاطر المحتملة من تغير المناخ بما قد يؤثر على تنفيذ خطة التنمية فى الدولة واتخاذ التدابير اللازمة فى القطاعات التنموية المختلفة وكذا اقتناص فرص تمويلية للتكيف من الجهات الدولية، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى وجاري عمل الاختبارات الفنية للانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية منه ويتوقع أن يتم الانتهاء من إعداد الخريطة التفاعلية بحلول ٢٠٢١.

تغير المناخ

-تقوم وزارة البيئة بإعداد المسودة النهائية للبدء فى مشروع «تحويل نظم تمويل المناخ» الذى يهدف إلى تقديم قروض طويلة المدي والدعم الفني لعدد من المشروعات، بتكلفة ١٥٠ مليون يورو، من خلال تمويل مشترك بين الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) وصندوق المناخ الأخضر لتمويل الاستثمارات التي تستوفي معايير الاستحقاق والتي سيتم تحديدها من خلال دراسة ما قبل التكوين، حيث سيتم التركيز بشكل محدد على أربعة قطاعات وهى (السياحة المستدامة وإدارة المخلفات والمياه والصرف الصحي والنقل)، وسيتم إدارة هذا القرض عن طريق عدد من البنوك الوطنية ، كما تقدم الوكالة الفرنسية للتنمية منحة قدرها ١,٥ مليون يورو تمثل مشروع المساعدة الفنية والذي يعمل على تنفيذ ثلاث محاور أساسية وهى:

- مراقبة وتعزيز السياسة الوطنية بشأن المناخ من أجل تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية.

- الدعم المؤسسي الذى يتم من خلال إجراء دراسات قطاعية متعمقة حول القطاعات ذات الأولوية المحددة من قبل وزارة البيئة (كالسياحة وإدارة المخلفات والمياه العادمة/ الصرف الصحي والنقل

- التنسيق والرصد والاتصال في برنامج تحويل أنظمة التمويل نحو المناخ من خلال عقد ورش عمل توعوية و وتنفيذ مواد التواصل مع التركيز على الإجراءات المتعلقة بالتغير المناخي.

حماية طبقة الأوزون

اتخذت وزارة البيئة العديد من الإجراءات من أجل الوفاء بالالتزامات الوطنية تجاة الاتفاقيات البيئية الدولية عامة و للحفاظ على طبقة الأوزون بصفة خاصة ومن أهمها:

- إعداد دليل بيئى ارشادي للمعاونة في تحديث مناهج التعليم الفني تخصص التبريد وتكييف الهواء لتتواكب مع التطورات العالمية التي شهدتها الصناعة وذلك بالتعاون مع كلاً من قطاع التعليم الفني – وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وقطاع التدريب المهني بوزارة القوى العاملة ومصلحة الكفاية الانتاجية – وزارة التجارة والصناعة ، ونخبة من أستاتذة الكليات والمعاهد الصناعية والخبراء الوطنيين في مجال الصيانة والاصلاح بقطاع التبريد وتكييف الهواء.

-تنفيذ عدد (٢) دورة تدريبية للمختصين بالجهات الرقابية المختلفة المنوطة بإحكام الرقابة على أسواق وسائط التبريد وذلك من خلال التعاون مع جهاز حماية المستهلك.

-إعداد التقارير السنوية الخاصة باستهلاك مصر في عام ٢٠١٩ من المواد الخاضعة لرقابة بروتوكول مونتريال وذلك وفقاً للالتزامات المصرية تجاة بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

-فحص ومراجعة عدد (٦٢٥) طلب مقدم من مندوبي الشركات المختلفة بشان ابداء الراي الفنى قبل الإفراج الجمركي عن سلع خاضعة للرقابة طبقاً لأحكام بروتوكول مونتريال.

-إصدار الكود المصري لوسائط التبريد بالتعاون مع المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء ، كما تم تحديث عدد (١٧) مواصفة ذات الصلة بوسائط التبريد وذلك بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

-إهداء عدد (٢٥) جهاز كشف وتحليل وسائط التبريد إلى الجهات الفنية المعنية بالفحص والرقابة على وسائط التبريد بواقع عدد (٥) جهاز إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، عدد (٢) جهاز إلى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وعدد (٢) جهاز إلى مصلحة الكيمياء وعدد (١) جهاز إلى جهاز حماية المستهلك وعدد (١٥) جهاز للجهات المعنية بالتعليم الفني والتدريب المهني.

-متابعة توفيق أوضاع عدد (٨) شركات عاملة في مجال صناعة فوم العزل الحرارى، وعدد (٥) شركات في مجال صناعة التكييف المنزلي بهدف التخلص من إستخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ذات معامل الاحترار المرتفع والمستنفدة للأوزون وذلك وبالتعاون مع منظمة اليونيدو وبرنامج الامم المتحدة الأنمائي.

-متابعة توفيق أوضاع عدد (٥٠) شركة من صغار ومتوسط مستخدمي مادة R141B في صناعة الفوم ومواد العزل الحراري من خلال شركات خلط الكيماويات وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الأنمائي.

التنسيق مع الجهات المعنية لتطويرعدد (١٩) مركز/ ورشة للتدريب على مهنة التبريد والتكييف بالتعليم الفني والتدريب المهني.

الإدارة المتكاملة للحوادث و الأزمات البيئية خلال عام ٢٠٢٠

الإدارة المتكاملة للحوادث والأزمات البيئية خلال عام ٢٠٢٠

واجهت وزارة البيئة خلال عام ٢٠٢٠ العديد من الأزمات البيئية ، لكنها تمكنت من التعامل الفورى مع تلك الأزمات بطرق متميزة ،نظراً لوضعها خطط مسبقة للتعامل مع شتى الأزمات والكوارث المتوقع حدوثها للحفاظ على البيئة وصحة المواطنين.

- وقد قامت الإدارة المركزية للأزمات والكوارث البيئية خلال عام ٢٠٢٠ بإدارة عدد (٢٤) بلاغ عن حوادث التلوث عام ٢٠٢٠ من خلال غرفة العمليات المركزية وذلك بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية طبقا لخطة الطوارئ الوطنية لمواجهة الكوارث البيئية والخطط النوعية المتخصصة بمشاركة الفروع الاقليمية والمحميات الطبيعية وادارات الجهاز المختلفة، من خلال دفع مجموعات عمل لمعاينة الحوادث وتقييمها والعمل على مكافحتها وإزاله التلوث واعادة تأهيل المناطق المتضررة، وتم تصنيف هذه الحوادث طبقا لموقعها الجغرافي ونوعية الحوادث ، حتى يمكن إعطاء مؤشر عن مواقع تكرار الحوادث ونوعيتها .

- كما شاركت الإدارة المركزية للأزمات والكوارث البيئية فى عدد (٣) تدريبات عمليه على كيفية مواجهة حوادث التلوث البحري بالزيت بالتعاون مع ، والهيئة العامة للبترول وهيئة ميناء الاسكندريه، وشركة ويبكو للبترل و شركة بتروسيف.

- وتمكنت الإدارة المركزية للأزمات والكوارث البيئية أيضاً من مراجعة عدد (١٠) خطة طوارئ خاصة بالشركات والموانئ البحرية للاستعداد لمواجهة حوادث التلوث البحري بالزيت.

- نفذت الإدارة المركزية للأزمات والكوارث البيئية عدد ٦ ورش عمل اقليمية ووطنية بالتنسيق مع الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن (بيرسجا) ومركز المساعدات المتبادله للطوارئ البحريه بالبحر المتوسط (ريمبيك) للتعريف باتفاقية ماربول والملاحق التابعها لها واتفاقيات منع التلوث من السفن فى اطار رفع القدرات الوطنية بالتعريف بالاتفاقيات بمشاركة الجهات المعنية (قطاع النقل البحرى –هيئة السلامة – هيئة قناه السويس – موانى البحر الاحمر).

- كما شاركت وزارة البيئة فى الاجتماع الوزارى الخاص بمناقشة الاخطار المحتملة من الخزان العائم صافر الموجود بالبحر الاحمر قبله السواحل اليمنية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية بهدف إتخاذ موقف عربى موحد لدعم الحكومة الشرعيه باليمن من اجل تفادى كارثه بيئة قد تنتج فى حالة تسرب أى مواد بترولية منها .

- وفى مجال مواجهة الأزمات والكوارث البيئية المحتملة الناتجة عن نوبات الطقس الغير مستقر والسيول تمكنت إدارة الأزمات والكوارث البيئية من التعامل الجيد مع أزمة السيول التى تعرضت لها مصر خلال شهر مارس ٢٠٢٠من خلال خطة مواجهة السيول التى تم إعدادها بالتعاون مع مجلس الوزراء وقد تمكنت الوزارة من الإدارة المتميزة للحادث وتم اتخاذ كافة الاجراءات الاحترازيه بالفروع الاقليمية والمحميات الطبيعية.

المـــــــــــرأة والتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٠

المرأة والتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٠

فى مجال التنمية المستدامة قامت وزارة البيئة بجهود كبيرة خلال عام ٢٠٢٠ يعد أهمها موافقة مجلس الوزراء على معايير الإستدامة البيئية التى سيتم دمجها في خطط وموازنة الدولة والتى تم وضعها بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية ، حيث تم إعداد إطار عام للمعايير الواجب مراعاتها من قبل الوزارات في التخطيط لمشروعاتها لدراسة تأثير تنفيذ تلك المشروعات على الموارد الطبيعية من حيث الإهدار أو الإخلال بجودتها ، وقد قامت وزارة البيئة بإعداد الشق الفني و ستقوم بتقديم برنامج الدعم الفني للقطاعات التنفيذية ذات الصلة لبناء قدرات الكوادر الحكومية لتطبيق وقياس تلك المعايير والمؤشرات البيئية لتحقيق تقدم على كافة المجالات

وخلال عام ٢٠٢٠شاركت وحدة التنمية المستدامة فى عدد من ورش العمل الخاصة بتحديث استراتيجية مصر ٢٠٣٠ ، كما شاركت فى الحوار الذي أدارته مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة حول رؤية مصر ٢٠٥٠، كما نفذت الوحدة و مشروع بناء القدرات ٣ بالتعاون مع المكتبة برنامج « العودة للطبيعة» لعدد من الشباب، وكذلك عقد عدة حلقات تشاورية للتأكيد على آليات دمج البعد البيئي في كافة المحاور من خلال طرح رؤى الوزارات المختلفة ومناقشة الخبراء والشركاء من الوزارات المعنية بحيث يبنى توافق من الجهات والخبراء العاملين بالمجال لخلق مناخ داعم لسياسات الوزارة خلال الفترة المقبلة.
و تعاونت الوحدة مع مؤسسة فريدريش إيبرت لتنفيذ برنامج لقادة البيئة من شباب طلاب الجامعات المصرية بكافة المحافظات حيث يضم محاضرات إلكترونية حول كافة المشكلات البيئية ، كما تعاونت الوحدة أيضاً مع أكاديمية ناصر العسكرية لإدماج الموضوعات البيئية في الدورات المنفذة وكذلك تحويل المباني التابعة إلى مباني خضراء صديقة للبيئة وذلك من خلال الإدارات المعنية.

كما تحرص وزارة البيئة دائماً على دعم المرأة المصرية إيماناً منها بأهمية دور المرأة فى المجتمع ، لذا فتواصل وزارة البيئة دائماً جهودها من أجل رفع قدرات المرأة المصرية من خلال دعمها بالندوات والدورات التدريبية فى الحضر والريف لمساعدتها على مواجهة المشكلات البيئية .
فقد نفذت الوزارة خلال عام ٢٠٢٠ عدد ٣٠ ندوة و٤ لقاءات جماهيرية و ١٨حملة توعية بيئية بمحافظات كلاً من الشرقية ، المنصورة أسوان ، أسيوط ، المنيا ، « ،تناولت موضوعات بيئية مختلفة كأخطار حرق المخلفات الزراعية على البيئة واخطار استخدام البلاستيك والبدائل المتاحة ،وأهمية ترشيد الإستهلاك سواء فى الماء أو الغذاء والطاقة ودوره فى الحفاظ على البيئة .

الإعلام والتوعية والتدريب

الإعلام والتوعية والتدريب

-إطلاق مبادرة اتحضر للأخضر تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي ، حيث تهدف المبادرة التي تستمر لثلاث سنوات لنشر الوعي البيئي بين المواطنين.

-قامت وزارة البيئة وفى إطار العمل على نشر ورفع الوعي البيئي بالقضايا البيئية المختلفة لدى كافة فئات وشرائح المجتمع وإرساء المفاهيم البيئية بالمدارس والجامعات بتنفيذ العديد من الأنشطة البيئية التفاعلية بلغت (١٩٥) نشاط بيئي تنوعت بين (ندوات توعوية وورش عمل فنية عن كيفية إعادة استخدم المخلفات المدرسية والمنزلية، إضافة إلى تنفيذ احتفالات ومسابقات وقوافل ومعارض بيئية وتوزيع إصدارات التوعية على الطلاب). كما نفذت افروع الإقليمية أكثر من ١٣٠٠٠ نشاط توعوى بمختلف محافظات الجمهورية.

-كما شاركت الوزارة فى (٨) قوافل وملتقى بيئي بعدد من محافظات الجمهورية بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة تحت عنوان (حملة نظف وشارك) شارك فيها ما يقارب من (١٦٠٠) شاب وفتاة، وقد حرصت الوزارة خلال المشاركة وممارسة تلك الأنشطة والفعاليات على الالتزام واتخاذ كافة التدابير الاحترازية لفيروس كورونا.

-تنفيذ (٣٥) برنامج من خلال إدارة التدريب لرفع كفاءة (٦٧٧) متدرب من العاملين بالوزارة والجهات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى تنفيذ ٥ دورات نظرية وزيارات ميدانية في إطار برنامج التنمية المستدامة لعدد ١٠٠ متدرب من الكوادر الحكومية.

-إطلاق فعاليات الاحتفال الرسمي الأول بيوم البيئة الوطني من أحضان وزارة البيئة بالتعاون مع المكتب العربي للشباب والبيئة بعد موافقة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء على إعلان يوم ٢٧ يناير من كل عام يوما وطنيا للبيئة في مصر.

-الاحتفال بالحدث العالمى لإطفاء الأنوار (ساعة الأرض) من خلال نشر رسائل للتوعية بالحدث بوستر للحدث على الصفحة الرسمية للوزارة على الفيس بوك.

-الاحتفال باليوم العالمى للتنوع البيولوجى يوم ٢٢ مايو٢٠٢٠ على منصات التواصل الاجتماعى للوزارة والذى أقيم هذا العام تحت شعار « حلولنا توجد فى الطبيعة « و ذلك بعرض عدد من الفيديوهات والتنويهات للتوعية بالتنوع البيولوجى واهميته للبيئة و الانسان ودور الفرد والمجتمع فى المشاركة فى حماية هذه الثروات الطبيعية والحفاظ عليها.

-إحياء اليوم العالمى للبيئة ٥ يونيو ٢٠٢٠ من خلال الاحتفال على منصات التواصل الاجتماعى للوزارة والذى أقيم هذا العام تحت شعار « حان وقت الطبيعة « و ذلك بعرض عدد من الفيديوهات والتنويهات للتوعية بأهمية الطبيعة وتنوعها البيولوجى للانسان ودور الفرد والمجتمع فى المشاركة فى حماية هذه الثروات الطبيعية والحفاظ عليها .

-إطلاق عدد من المسابقات على هامش الاحتفال بيوم البيئة الوطنى سواء في مجال النظافة والابداع الفني البيئي والمعلومات البيئية، وكذلك تنظيم المسابقة الرمضانية على هامش الاحتفال بيوم البيئة العالمى.

-إطلاق برنامج للتوعية على الصفحتها الرسمية للوزارة على فيسبوك، تضمن مجموعة فيديوهات تعليمية توعوية للأطفال وذويهم عن مختلف الموضوعات البيئية.

-الاحتفال باليوم العالمى للطيور الحوامة على منصات التواصل الاجتماعى من خلال عرض فيديوهات وتنويهات للتوعية بهذا اليوم.

-تنظيم الصالون الثقافي البيئي ، والذى يهدف إلى نشر الوعى بمختلف القضايا البيئية ويتم عقده أسبوعيا على الصفحة الرسمية لوزارة البيئة على الفيسبوك.

-إعداد عدد من الفيديوهات والأفلام الخاصة بجولات ولقاءات معالى الوزيرة والأحداث البيئية الهامة.

جهود وزارة البيئة للمشاركة
في خطة مواجهة فيروس
كورونـــــــا المستجد
كوفيد 19

جهود وزارة البيئة للمشاركة في خطة مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)

- إصدار الدلائل الارشايه والاشتراطات للتعامل مع المخلفات الطبية والتخلص الآمن منها ومتابعة تنفيذها.

- إصدار الدلائل الارشادية والاشتراطات للتعامل مع المخلفات الصلبة بمستشفيات الحجر الصحى والقرى التي يتم عزلها وتعميها على المحافظين ووزارة التنمية المحليه وجميع الجهات المعنيه والتأكد من تنفيذها.

- تأهيل وبناء قدرات عدد (٥٩٨) من العاملين ببعض المنشآت الصحية بمحافظات (الغربيه - الشرقيه – القاهرة) فى مجال إدارة مخلفات الرعايه الصحية.

- تدريب (١١٢) مدرب موزعين على (١٥) محافظة لتنفيذ البرنامج التدريبى لجميع المنشآت الصحية على مستوى الجمهورية (تدريب مدربين) تابعين لوزارة الصحه والسكان، وزارة البيئة، ومستشفيات جامعة القاهرة.

- إنشاء تطبيق إلكتروني لبث مواد التوعية البيئية على وسائل الإعلان المختلفة بمجموع (١٠٠,٥٥٢ ثانية) بث تلفزيوني، و (٢٢,٦٧٢ ثانية) بث إذاعي، بالإضافة إلأى إعلانات الشوارع وإنشاء عدد (٣) صفحة على مواقع التواصل الإجتماعي لنشر الوعي البيئي.

- تدشين موقع الكترونى لتدريب العاملين فى مجال المخلفات عليه داخل المستشفيات لتسهيل عملية متابعة الكميات المتولدة من المخلفات بكل منشأة صحية وتوقيتات نقلها لمحطات المعالجة لضمان الوصول لكافة التراكمات وتوجيه النفايات إلى أماكن المعالجة المناسبة للتخلص الآمن منها، بالإضافة تم تدشين موقع مماثل لادخال البيانات الخاصة بالمخلفات البلدية.

- تم التنسيق مع كل من وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ووزارة الصحة بشأن تعيين مسئولى النفايات الطبية بالمستشفيات و قيام وزارة البيئة بالعمل على تدريبهم على كيفية التعامل مع تلك النفايات وادخال بياناتها على الموقع الإلكترونى.

- تم المرور على (٢,١٢٩) منشأة طبية لمتابعة منظومة إدارة المخلفات الطبية على مستوى الجمهورية والتأكيد على فصل المخلفات البلديه عن المخلفات الطبيه لتقليل المخلفات والتخلص الآمن منها.

- تكثيف الأعمال للسيطرة على مقالب القاهرة والجيزة حيث تم المرور على مقالب القطامية والوفاء والأمل والطوب الرملي وشبرامنت وتبين استقرار الأوضاع ووجود عمليات التغطية..

- التنسيق مع محافظتي القاهرة والقليوبية والجهات المعنية الأخرى لمناقشة الخطة التشغيلية لمدفن العبور واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وضع المقلب نت الاشتعالات المستمرة واخلاء المقالب من النباشين

- رصد ومتابعة لبعض أحياء المناطق الجنوبية والشمالية والشرقية والغربية بالقاهرة (متمثلة في أحياء المعادي وطره وعابدين ومصر الجديدة وشبرا وروض الفرج) وذلك للتأكيد على رفع المخلفات أولاً بأول حيث تم رصد عدد (١,٥٤٨) نقطة وتم التعامل معها.

- رصد ومتابعة عدد (٤) أحياء بمحافظة الجيزة من خلال فرق الرصد والمتابعة التابعة لجهاز تنظيم إدارة المخلفات، حيث تم رصد عدد ٤٥٠ نقطة وتم التعامل معها.

- التنسيق مع المحافظات لإتخاذ الاجراءات اللازمة حيال القرى التى تم عزلها، واتخاذ كافة التدابير والإجراءات الإحترازية للتخلص الآمن من المخلفات الصلبه الناتجة عن هذة القرى.

- التعامل مع المخلفات الصلبة البلدية بالمحافظات الأربعة التابعة للبرنامج (كفر الشيخ / أسيوط / قنا / الغربية) بإجمالي كمية مخلفات تقارب ٣٠٠ ألف طن، وذلك من من خلال البرنامج الوطنى لإدارة المخلفات الصلبة.

- تخصيص مبلغ (٢٩) مليون جنيه (١,٧ مليون يورو) من موازنة البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة لدعم العاملين بمنظومة النظافة (١١ ألف عامل) (بالجهات الحكومية، المجتمع المدني) بمهمات الوقاية في إطار الاستجابة لجائحة كورونا وذلك بمحافظات (كفر الشيخ، الغربية، أسيوط، قنا).

- عقد ورش عمل لتنفيذ بعض النماذج التجريبة الخاصة بتطبيق المسئولية الممتدة للمنتج بالتعاون مع بعض الشركات الكبرى من خلال البرنامج الوطنى لإدارة المخلفات الصلبة وهى سياسة بيئية تهدف إلي خفض الآثر البيئي الناتج عن التعامل مع المنتجات الإستهلاكية وذلك من خلال تحمل المنتجين المسئولية عن دورة حياة منتجاتهم بما في ذلك مرحلة ما بعد الإستهلاك.

- توزيع التريسكيلات الممنوحة لمحافظة أسيوط من البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة على الجمعيات الأهلية بمراكز المحافظة، حيث بلغ عدد مشاريع الجمع الأولى المنفذة حالياً بمحافظة أسيوط عدد (٦٠) مشروع موزعة على مراكز وقرى المحافظة المختلفة وبلغ عدد المشتركين إجمالي (٣٠,٠٠٠) مشترك.

- دعم عدد (١٣) جمعية أهلية علي مستوي ٩ مراكز بمحافظة قنا بعدد (٤٥) تريسيكل و حاويات خطافية للنهوض بمنظومة النظافة بالمحافظة.

وفيما يخص إجراءات المحميات الطبيعية للتعامل مع كورونا، فقد قامت الوزارة بما يلى:

-إغلاق المحميات الطبيعية للحد من التجمعات المحتملة ضمن حزمة من الإجراءات الإحترازية التى اتخذتها الدولة لمنع إنتشار فيروس كورونا المستجد خلال شهر مارس .

- تم إصدار الدليل الإرشادي الخاص بالرحلات البرية للمحميات الطبيعية بجنوب سيناء و البحر الأحمر خلال فترة جائحة فيروس كورونا المستجد بهدف وضع الاجراءات المطلوبة لممارسة الأنشطة أو التعامل مع الغير اثناء التواجد بالمحمية بالإضافة الى التزام الشركات السياحية بتوضيح كافة الاشتراطات للمشاركين بالرحلة والاجراءات الاحترازية الواجب اتخاذها .

- إصدار الدليل الإرشادي الأول للرحلات البحرية السياحية بنطاق المحميات الطبيعية و المناطق المتاخمة لها لاستئناف الانشطة البحرية أثناء فترة وباء كورونا المستجد (كوفيد ١٩) وذلك في إطار توجه العالم نحو التعايش مع الفيروس مع اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية اللازمة للحد من انتشاره و يهدف الدليل الى وضع الإجراءات المطلوبة لتجنب التأثيرات البيئية التى قد تنجم عن الأنشطة السياحية البحرية .

- قامت وزارة البيئة بفتح محميات جنوب سيناء والبحر الأحمر للزوار (الرحلات البرية) بدء من الأحد الموافق ٢٦ يوليو الجارى مع الالتزام بإتخاذ كافة الإجراءات الإحترازية للتعامل مع تلك الرحلات لضمان سلامة الزوار والأنظمة البيئية ، يأتى هذا القرار فى ضوء إتجاه الدولة لإتخاذ حزمة من الإجراءات التحفيزية لإستعادة حركة السياحة و السياحة البيئية بالإضافة إلى الوقوف مع العاملين بالقطاع السياحى فى الأزمة الراهنة .

-إتخذت وزارة البيئة قراراً بتخفيض رسوم دخول محميات جنوب سيناء و البحر الأحمر بنسبة ٥٠٪ على جميع رحلات الأفراد و كذلك رحلات اللنشات اليومية، مع الإلتزام بإتباع الأدلة الإرشادية الخاصة بالرحلات البرية والبحرية بالمحميات ذاتها والتى تهدف إلى وضع الاجراءات المطلوبة لممارسة الأنشطة أو التعامل مع الغير أثناء التواجد بالمحمية.

رؤية مصر نحو التعافى
الأخضر

قامت وزارة البيئة خلال رحلتها لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في مصر، باتباع نهج مختلف يتضمن ركيزتين أساسيتين، وهما الحد من مصادر التلوث، وصون الموارد الطبيعية. وعملت الوزارة على الاستفادة من جميع الفرص المتاحة والتعاون مع كافة شركاء التنمية والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

فقامت وزارة البيئة باتخاذ عده خطوات للسير على هذا النهج، فعالميا كانت مصر سباقة في الدعوة للربط بين اتفاقيات ريو الثلاث (التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر) وتوحيد مسارها من أجل التنمية المستدامة، حيث أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي على هامش الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المبادرة المصرية للتآزر بين تلك الاتفاقيات، وضمان تخصيص موارد مالية كافية لمواجهة التحديات ذات الصلة.

كما قامت وزارة البيئة بعدد من الجهود الوطنية لتمكين البيئة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الرسمية ومجموعات الشباب في مجال البيئة، ومنها:

أ. تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع البيئة الوطني، فقادت عملية اعداد وإصدار أول قانون لإدارة المخلفات في مصر ، ليحدد الإطار العام لتخطيط وإعداد الاستراتيجيات وإدارة جميع أنواع المخلفات والتأكد من ربط التخطيط بالتمويل، وأيضا إعادة تشكيل المجلس الوطني للتغيرات المناخية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٩ على أن يرأسه رئيس مجلس الوزراء بدلاً من وزير البيئة بمشاركة جميع الوزراء التنفيذيين، حيث تقوم كافة الوزارات والجهات المعنية بتخصيص وحدة لتغير المناخ بها بهدف تقديم البيانات المطلوبة وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة للحد من آثار ظاهرة التغير المناخي. وتأتي خطوة الارتقاء بمستوى الدعم السياسي للمجلس تمشيا مع اتفاق باريس ٢٠١٥ ، لضمان تعميم تغير المناخ في جميع الخطط والسياسات الوطنية.

كما يتم حاليا تطوير استراتيجية منخفضة الانبعاثات (منخفضة الكربون) لتتماشى مع استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وهي وثيقة شاملة لجميع الجهود والاستراتيجيات الوطنية الحالية المتعلقة بتغير المناخ، بالإضافة إلى تطوير خطة التكيف الوطنية مع آثار التغيرات المناخية لتتماشى أنشطة ومبادرات التكيف مع المشاريع الاستثمارية بالدولة.

ومنذ منتصف عام ٢٠١٨ ، قادت وزارة البيئة المصرية تغييرًا تحوليًا في قطاع البيئة في مصر ، من خلال خلق مزيد من فرص العمل، واستخدام الأدوات والآليات المبتكرة الجديدة ، وتطوير الشراكات ، والفرص ، وفتح أسواق جديدة لاستيعاب النمو الأخضر والانتعاش الأخضر، حيث تم إنشاء السوق الخضراء المبتكرة في مصر مع التركيز على دمج البعد البيئي في خطط وسياسات قطاعات التنمية ، دون عبء مالي على الميزانية الوطنية، بهدف تخضير ميزانية الاستثمار الوطنية، وذلك من خلال عدة محاور:

١. التعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون لاعداد معايير الاستدامة البيئية والتي وافق رئيس الوزراء على دمجها في خطة الاستثمار الوطنية الشاملة ٢٠٢١-٢٠٢٢. (بهدف تنفيذ مشروعات بيئية بنسبة ٤٠٪ من المشروعات التنموية الوطنية).

٢. أصدرت وزارة المالية بالشراكة مع وزارة البيئة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الطرح الأول للسندات الخضراء لعام ٢٠٢٠ كأداة جديدة لجمع الأموال للمشاريع المناخية والبيئية، وأول سندات سيادية خضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، لمواجهة التحديات ذات الصلة بمياه الصرف الصحي والنقل على طول مع قطاعات الطاقة على المستوى الوطني.

٣. تشجيع المؤسسات المالية على اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، حيث لعبت وزارة البيئة دورًا كبيرًا في تعميم التمويل المناخي في القطاع المصرفي في مصر. وسوف تساعد البنوك على إنشاء وحدات محددة وذلك في عام ٢٠٢١ داخل هياكل البنوك الخاصة بها لتمويل المشاريع المتعلقة بتغير المناخ.

٤. تنفيذ مشاريع تجريبية توفر فرص عمل بتحويل التحدي البيئي إلى قيمة اقتصادية، ولدى وزارة البيئة عدة أمثلة منها دراسة البنك الدولي لعام ٢٠١٩ حول تكلفة التدهور البيئي (COED) ، التي تفيد بأن التكلفة الاقتصادية لتلوث الهواء في القاهرة الكبرى تقدر بنحو ١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الوطني، مما أدى إلى تطوير مشروع البنك الدولي للحد من تلوث القاهرة الكبرى بميزانية تقديرية ٢٠٠ مليون دولار أمريكي. والسيطرة على ظاهرة السحابة السوداء بتوفير فرص عمل للمزارعين في محافظات الدلتا لجمع قش الأرز وإعادة تدويره وبيعه بعد ذلك. والبدء في خارطة طريق تحويل المخلفات إلى طاقة كإحدى آليات تدوير المخلفات ضمن منظومة المخلفات الجديدة، حيث تم إصدار تعريفة تحويل المخلفات لطاقة في ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة ١٤٠ قرشا / كيلووات، بالتعاون بين وزارتي الكهرباء والطاقة والبيئة.

الأطراف ذات الصلة - شركاء النجاح

شركاء التنمية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المجتمع المدني

تدفق الاستثمار و التمويل الأخضر

القطاع الخاص

الموازنة المستجيبة للبعد البيئي

القطاع المصرفي

كما شجعت وزارة البيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والمرأة ، والشباب ، والقطاع غير الرسمي على الاستثمار في المشروعات البيئية، حيث تم الإعلان لأول مرة عن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المحميات الطبيعية، ودمج المجتمعات المحلية في إدارة المحميات الطبيعية باتاحة الفرصة لهم لتنفيذ انشطتهم وتراثهم، كتعليم النساء في سانت كاترين جمع النباتات الطبية وعرضها للبيع بدلاً من حرقها، وتدريب السكان المحليين بمحميتي وادي الجمال والفيوم على الحرف اليدوية، حيث زاد الدخل لهذه المجتمعات من ١٢٦٪ إلى ٤٦٠٪. وقامت الوزارة بمساعدة ١٢ كيان غير رسمي لتدوير المخلفات الإلكترونية، بتقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية، لتتوافق مع المعايير البيئية وتدخل تحت عباءة القطاع الرسمي، وبالفعل أصبحت ٦ كيانات منها تعمل بشكل رسمي.

وفي مجال نشر الوعى البيئي أطلقت وزيرة البيئة مبادرة اتحضر للأخضر تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الاحتفالات باليوم الوطني للبيئة يناير ٢٠٢٠، حيث تهدف المبادرة التي تستمر لثلاث سنوات لنشر الوعي البيئي بين المواطنين من خلال خلق ثقافة صون الموارد الطبيعية

برامج عمل وزارة البيئة

الحد من التلوث

- برنامج تحسين نوعية الهواء
- برنامج تحسين نوعية المياه
- برنامج الحد من التلوث الصناعي
- برنامج الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة
- برنامج الآدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة
- برنامج الآدارة المتكاملة للمخلفات الزراعية

الحفاظ علي الموارد الطبيعية

- برنامج صون التنوع البيولوجي
- برنامج إدارة المحميات الطبيعية

مواجهة التغيرات البيئية الكوكبية والمشكلات البيئية المستحدثة

- برنامج التغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون
- برنامج التنمية المستدامة

البرامج الداعمة

- التوعية البيئية والتدريب البيئي
- التفتيش والالتزام البيئي
- التحول الرقمي وتطوير البنية المعلوماتية
- المشاركة المجتمعية ودمج الشباب

أهم أمثلة لمشروعات وزارة البيئة حتى ٢٠٢٥

-متابعة التوسع في شبكات وبرامج رصد ملوثات الهواء

-تنفيذ مشروع تحسين نوعية الهواء

-استكمال منظومة تطوير مكامير الفحم النباتي

-استكمال مشروع مشاركة الدراجات

-استكمال برنامج التحكم في التلوث الصناعي (المرحلة الثالثة).

- استكمال تنفيذ البنية التحتية لمنظومة المخلفات الجديدة وطرحها للتشغيل من خلال القطاع الخاص

-تنفيذ المرحلة الأولى من مشروعات تحويل المخلفات إلى طاقة

-استكمال تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مجال المخلفات البلدية الصلبة والمخلفات الإلكترونية

-التخلص من الملوثات العضوية الثابتة على مستوى الجمهورية (التخلص من المبيدات المهجورة، معالجة الزيوت الملوثة بمركب PCBs)

-استكمال مشروعات إنشاء وحدات البيوجاز بالمناطق الريفية بالمحافظات المختلفة

جمهورية مصر العربية - وزارة البيئة
Arab Republic of Egypt-Ministry of Environment
جمهورية مصر العربية